قضية الصفات الإلهية

بين الوجوب والإمكان

الباجوري والعضد الإيجي نموذجاً

عرض وتحليل ونقد

للباحث

عبد الله علي أبو الوفا

المدرس بقسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة

قضية الصفات الإلهية بين الوجوب والإمكان الباجوري والعضد الإيجي نموذجًا عرض وتحليل ونقد

عبد الله علي أبو الوفا.

قسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف، بمصر.

البريد الإلكتروني: abdullahabulw@gmail.com

الملخص:

كانت قضية الصفات الإلهية من أبرز القضايا التي شغلت أذهان المتكلّمين في مدرسة أهل السنة منذ نشأتها المبكرّة، ولقد اتخذ الخلاف فيها مناحي متفرّقة، كان من أهمها الخلاف في وجوب الصفات وإمكانها، الخلاف الذي كان لتطوّر المدرسة الأشعرية في عهد المتأخرين أثره البارز في قدح شرارته وتزكيته وإنمائه على مدى قرون متطاولة من الجدل والخصومة التي وجدت لها منفذًا إلى كتب الدرس والتدريس في العصر الحاضر، والتي كان منها كتاب شرح الجوهرة للشيخ الباجوري الذي رغم اقتضابه للمسألة لم يفته التنبيه على خطأ الرأي المخالف، ناسبًا إياه إلى العضد الإيجي رحمه الله، الأمر الذي أثار لدي داعية التمحيص والنقد لهذه النسبة، محاولًا إبانة مدى صحّتها أو خطئها، وفي الوقت نفسه مناقشة الرأي المنسوب بغض النظر عن قائله أو المنسوب إليه، بعد تحرير محلّ النزاع وأصل الخلاف في هذه المسألة.

وقد جاء البحث في: مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة.

أما المقدّمة: فضمّنتُها موضوع البحث، ومشكلته، وأهمّيّته، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

وأما المطالب الثلاثة: فأولها: في وجوب صفات المعاني عند الشيخ الباجوري. وثانيها: فيما نقله الباجوري عن الإيجي من إمكان الصفات وما تعقّبه به. وثالثها: في تحرير محلّ النزاع والمناقشة.

وأما الخاتمة: فجعلتها للنتائج التي انتهى إليها البحث.

- منهج البحث: استخدمتُ في هذا البحث:

١- المنهج الوصفي التحليلي: في جانب العرض والتحليل للمسألة محلّ البحث، والآراء المتعلّقة بها.

٢- المنهج النقدي: في جانب النقاش والموازنة بين هذه الآراء.

أهم النتائج:

١- لا يصح جزمًا نسبة الرأي القائل بإمكان الصفات إلى العضد الإيجي رحمه الله.

٢- الذي قال بإمكان الصفات صراحة هو السيد الشريف الجرجاني، والظاهر أن نسبة القول بإمكان الصفات سرت للعضد من كلام شارحه لا من كلامه هو نفسه.

٣- أصل الخلاف في هذه المسألة يعود إلى تحرير المراد بالوجوب الذاتي عند طرفي الخلاف.

الكلمات المفتاحية: الصفات، الوجوب، الإمكان، الباجوري، الإيجي.

The issue of divine attributes between obligatory and possible Al-Bagouri and Al-A'dam Al-Iji as a model of presentation - analysis and criticism

Abdullah Ali Abu Al-Wafa.
Department of Creed and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
Email: abdullahabulw@gmail.com

Abstract :
The issue of divine attributes was one of the most prominent issues that occupied the minds of speakers in the school of Ahl al-Sunnah since its early inception, and the dispute has taken separate aspects, the most important of which was the dispute in the necessity of attributes and their possibility, the dispute that was for the development of the Ash'ari school in the era of the latecomers had a prominent impact in the mug of its spark, recommendation and development over centuries of controversy and rivalry that found an outlet to the books of lesson and teaching in the present era, including the book Sharh Al-Jawhara by Sheikh Al-Bagouri, who Despite his brevity of the issue, he did not fail to warn about the error of the dissenting opinion, attributing it to the Iji supporter, may God have mercy on him, which aroused in me the advocate of scrutiny and criticism of this ratio, trying to show the extent of its validity or error, and at the same time discussing the opinion attributed regardless of who said it or attributed to it, after editing the subject of the dispute and the origin of the dispute in this matter.

The research came in: an introduction, three demands, and a conclusion.

As for the introduction: it included the subject of the research, its problem, importance, plan, and methodology.

As for the three demands: the first: the necessity of the qualities of meanings according to Sheikh Al-Bagouri. Second: What Al-Bagouri quoted from Al-Iji from the possibility of qualities and what followed him with it. And the third: in editing the subject of dispute and discussion.

As for the conclusion: I made it for the results of the research.

• Research Methodology: Used in this research:

1- Descriptive and analytical approach: in the aspect of presentation and analysis of the issue under consideration, and the opinions related to it.

2- Critical approach: in the aspect of discussion and balance between these opinions.

Key findings:

1- It is definitely not correct to attribute the opinion that attributes can be attributed to the upper arm of the Iji (may Allah have mercy on him).

2 - who said the attributes can explicitly is Mr. Sharif Jurjani, and it seems that the ratio of saying that the attributes can be walked to the support of the words of his explainer not from his own words.

3- The origin of the dispute in this matter goes back to the liberation of what is meant by self-obligation at the parties to the dispute.

Keywords: adjectives, obligatory, possibility, bagouri, eggie.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فإن المتتبع لمراحل التدوين التي مرّ بها علم الكلام السنّي –الأشعري خاصّة– يجد أن هذا العلم قد مرّ بثلاث مراحل متمايزة لا تكاد تخفى على ناظر:

المرحلة الأولى: هي مرحلة تدوين العقائد الإيمانية مع أدلّتها العقلية والنقلية، إمّا مجرّدة عن التفصيل للمقدّمات العقلية التي تبتني عليها هذه الأدلة –كما في كتب الشيخ الأشعري خاصّة–، أو مقترنة به من غير حشوٍ ولا تطويل فلسفي –كما في كتب الشيخ الباقلاني ومن اقتفى نهجه–.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اختلط فيها علم الكلام بعلم الفلسفة، والتبست فيها مسائلهما، واشتبه على المدوِّن موضوعهما، بحيث لم يكد يتميّز ما يخصّ الكلام عن ما يخصّ الفلسفة؛ فجاء المدوَّن فيها كتبًا كلاميّة ممزوجة فلسفة، أو إن شئت قلت: كتبًا فلسفية ممزوجة كلامًا، كما في كتب الإمام الرازي، والبيضاوي، ومن نهج منهجهما كالعضد الإيجي، الذي يعدّ كتابه المواقف الجامع الموسوعي لكلام المتقدّمين.[1]

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون –وهي الجزء الأول من كتابه: العبر وديوان المبتدأ والخبر– (ص ٥٩٠، ٦٥٣)، تحقيق: خليل شحادة، د. سهيل زكار، ط/ دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للسيد مرتضى الزبيدي محمد بن محمد ابن عبد الرزاق الحسيني (٢/ ١٥)، ط/ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ==

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عني أهلها بفصل علم الكلام عن الفلسفة، وتخليص ما يتعلّق بالأول عن ما يتعلّق بالثاني، وتركيز الاهتمام على العقائد الإيمانية وأدلّتها دون ما تتوقف عليه هذه الأدلة من المقدّمات العقلية البعيدة، ودون ما تنجرّ إليه من المسائل الفلسفية؛ فجاءت الكتب فيها كتبًا عقائدية خالصة، كما في عقائد الشيخ السنوسي رحمه الله، ومن سار على نهجه من المتأخرين، كالشيخ الباجوري.[1]

- **موضوع البحث ومشكلته وأهمّيته**:

والموضوع الذي يدور حوله هذا البحث –وهو قضية الصفات الإلهية بين الوجوب والإمكان الباجوري والإيجي نموذجًا– وإن كان يتشخّص في نزاعٍ بين عَلَمين من أعلام أهل السنّة في مسألة بعينها إلا إنه –عند التأمّل– ليتخطّى هذا القدر إلى نطاقٍ أوسع، يؤول فيه هذا النزاع بين هذين العَلَمين إلى أصل الاختلاف المنهجي والتمايز العامّ بين مرحلتين بارزتين من مراحل

١٤١٤هـ– ١٩٩٤م. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار (١/ ١٦٧)، ط٩/ دار المعارف/ ب.ت. وراجع: شرح العقائد النسفية للتفتازاني مسعود بن عمر –بحاشية الخيالي والعصام الإسفراييني– (ص ١٤)، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث/ ب.ت. معيد النعم ومبيد النقم للتاج السبكي علي بن عبد الوهاب (ص ٦٥)، ط١/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م. هداية المريد لجوهرة التوحيد للقاني برهان الدين إبراهيم (١/ ١٣٨، ١٦٤)، تحقيق: مروان البجاوي، ط١/ دار البصائر، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.

(١) انظر: شرح أم البراهين للسنوسي محمد بن يوسف بن عمر مع حاشية الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة (ص ٧٠، ٧١)، الطبعة الأخيرة/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ–١٩٣٩م. كفاية العوام في علم الكلام للفضالي محمد بن الشافعي مع حاشيتها تحقيق المقام للباجوري إبراهيم بن محمد بن أحمد (ص ٢١، ٢٤)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

التدوين التي مرّ بها علم الكلام السنّي الأشعري، ألا وهما المرحلة الثانية والثالثة.

حيث إن الطرف الأول في هذا النزاع وهو الشيخ الباجوري (ت ١٢٧٧هـ) شارحٌ لمنظومةٍ من أهمّ المنظومات التي أُلّفت في علم العقيدة على طريقة المتأخّرين الذين جاؤوا بعد الشيخ السنوسي رحمه الله، والذين حرصوا في مؤلّفاتهم على تخليص الكلام من شوائب الفلسفة. ألا وهي منظومة جوهرة التوحيد، التي ألّفها الشيخ برهان الدين اللقَاني رحمه الله (ت ١٠٤١هـ)، وشرحها الشيخ الباجوري في شرحه الشهير "تحفة المريد"، الشرح الذي صار محلّ الدراسة والتدريس في الأزهر الشريف حتى وقتنا الحالي.

وأمّا الطرف الثاني في هذا النزاع وهو الإمام عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ) فهو الممثّل البارز للمرحلة الثانية من مراحل التدوين في علم الكلام الأشعري؛ حيث جاء كتابه الشهير "كتاب المواقف" مصبوغًا بصبغة فلسفية غير خافية، استمدّت أصولها من أمهات الكتب الكلامية التي جاءت معبّرة عن روح هذه الفترة، والتي حرص صاحب المواقف على جعل كتابه هذا الأنموذج الملخّص لكلٍّ منها؛ على ما أشارت إليه عبارة شارحه الجرجاني حيث يقول: "كتاب المواقف: الذي احتوى من أصوله وقواعده على أهمها وأعلاها ... وقد انطوى على خلاصة أبكار الأفكار، وزبدة نهاية العقول والأنظار، ومحصّل ما لخّصه لسان التحقيق ... إلخ"[(١)].

من أجل هذا كلّه أردتُ أن أتناول في هذا البحث هذا الموضوع، لا من أجل خصوصية المسألة المتعلّق بها فحسب، ولكن من أجل ما نسبه الشيخ

(١) شرح المواقف للجرجاني السيد الشريف علي بن محمد –ومعه حاشيتا حسن جلبي الفناري وعبد الحكيم السيالكوتي– (١/ ٩)، تصحيح: محمود عمر الدمياطي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان/ ب.ت.

الباجوري في شرحه للعضد الإيجي من أقوال يجدر البحث والتفتيش عن مدى صحة نسبتها إليه، وبيان ما تنطوي هي عليه من قواعد وآراء.

خطّة البحث:

قسّمتُ هذا البحث إلى: مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة.

أما المقدّمة: فضمّنتُها موضوع البحث، ومشكلته، وأهمّيّته، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

وأما المطالب الثلاثة:

فأولها: في وجوب صفات المعاني عند الشيخ الباجوري.

وثانيها: فيما نقله الباجوري عن الإيجي من إمكان الصفات وما تعقّبه به.

وثالثها: في تحرير محلّ النزاع والمناقشة.

وأما الخاتمة: فجعلتها للنتائج التي انتهى إليها البحث.

- **منهج البحث**:

استخدمتُ في هذا البحث:

١- المنهج الوصفي التحليلي: في جانب العرض والتحليل للمسألة محلّ البحث، والآراء المتعلّقة بها.

٢- المنهج النقدي: في جانب النقاش والموازنة بين هذه الآراء.

والله تعالى من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المطلب الأول

وجوب صفات المعاني عند الشيخ الباجوري

في شرحه للجوهرة يبيّن الشيخ الباجوري أن المراد بصفات المعاني: الصفات القائمة بالموصوف التي توجِبُ له حكمًا. وأن الواجب لله تعالى من هذه الصفات –على الترتيب الذي جاء في المنظومة–: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر.[1] فهو سبع صفات على هذا التفصيل.

ثم يقرّر الشيخ حكم هذه الصفات الواجبة له تعالى، وهو:

١- **أنها ليست بعين الذات ولا بغير الذات**.

٢- **أنها واجبة لذاتها**.

١- **والحكم الأوّل من هذين الحكمين**:

هو ما يقصده الشيخ تصريحًا ويسوق الشرح لأجله خصّيصًا؛ حيث يبيّن أنه "الغرض الأصلي" من كلام الناظم –اللّقاني–، فيقرّر فيه: أن المراد بنفي العينية: نفي العينية من حيث حقيقة كلٍّ من الذات والصفات؛ فحقيقة الذات مغايرةٌ لحقيقة الصفات، وإلا كانت الصفة هي عين الموصوف، وهذا ظاهر البطلان.

وأما المراد بنفي الغيرية: فهو نفي الغيرية المصطَلح عليها –لا مطلق الغيرية–، أي نفي أن تكون الصفات منفكّة عن الذات.[2]

---

(١) أرجوزة جوهرة التوحيد للقاني برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم، مع شرحها تحفة المريد على جوهرة التوحيد للباجوري إبراهيم بن محمد بن أحمد (١/ ١٣٨: ١٥٨)، تعليق: لجنة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، ط/ دار السعادة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

(٢) تحفة المريد (١/ ١٦٨).

الغيرية الحقيقية والغيرية الاصطلاحية:

ومن هذا يتبيّن أنّ الغيرية الحقيقية –وهي نقيض "هو هو"، أو كون أحد الأمرين ليس هو عين الآخر[١]– ثابتة ومتحقّقة بين ذاته تعالى وصفاته[٢]. أمّا الغيرية المنتفية فهي الغيرية التي اصطلح الأشاعرة على اعتبارها غيرية، وهي: كون أحد الموجودين يجوز مفارقته –انفكاكه– للآخر بحيّز أو عدم. على ما ذكروه في تعريف الغيرين من أنهما: الموجودان اللذان يجوز مفارقة أحدهما الثاني بحيزٍ أو عدم.[٣]

---

(١) انظر: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد (ص ٣٥)، تحقيق: د. محمد عثمان الخشت، ط/ مكتبة القرآن، ب.ت. طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي ناصر الدين عبد الله بن عمر (ص ١٦١، ١٧٧)، تحقيق شيخنا الدكتور: محمد ربيع الجوهري، ط١/ دار الاعتصام، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م. شرح العقائد النسفية للتفتازاني مع حاشية العصام (ص ٧٢). شرح المقاصد له (٢/ ٤٤)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط٢/ عالم الكتب، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م. حاشية الكلنبوي إسماعيل بن مصطفى بن محمود الرومي على شرح العقائد العضدية للدوّاني (١/ ٢٦١، ٢٧٧)، ط/ دار سعادت، إستانبول تركيا، ١٣١٦هـ.

(٢) ينقل الرازي عن القاضي الباقلانيِ قوله: إن عنيتم بالمغايرة "أن حقيقة الذات ليست حقيقة الصفات، وأن كل واحد منهما مخالفٌ للآخر في الماهية؛ فلاشك أن الأمر كذلك". الرياض المونقة في آراء أهل العلم للرازي فخر الدين محمد بن عمر (ص ١٠٧)، تحقيق: أسعد جمعة، ط/ كلية الآداب، جامعة القيروان تونس، ٢٠٠٤م. وانظر: شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٧٠).

(٣) انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي الباقلاني أبي الطيب محمد بن أبي بكر (ص ٢٥، ٣٧)، تحقيق الشيخ: محمد زاهد الكوثري، ط٢/المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني أبي المعالي ==

لماذا تواضع الأشاعرة على هذه الغيرية الاصطلاحية؟

وفي ثنايا كلامه يشير الشيخ الباجوري إلى السبب الذي ألجأ الأشاعرة إلى التواضع على هذه الغيرية الاصطلاحية، ألا وهو دفع شبهة المعتزلة التي أوردوها على أهل السنّة القائلين بوجود صفات المعاني وزيادتها على الذات، ومفادها: أن الصفات الوجودية إما أن تكون حادثة؛ فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى –وهو محال[1]–، وإما أن تكون قديمة –وهو ما يقوله أهل السنّة ويعترفون به[2]–؛ فيلزم تعدد القدماء، وهو كفر.[3]

عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ص ١٣٧)، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، ط/ مطبعة السعادة، ١٣٦٩هـ -١٩٥٠م. أبكار الأفكار للآمدي سيف الدين علي بن أبي علي (٣/ ٢٨٧)، تحقيق: د. أحمد المهدي، ط٢/ دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

(١) انظر: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة للجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ص ١٠٩)، تحقيق: د. فوقية حسين، ط٢/ دار عالم الكتب، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. أبكار الأفكار (٢/ ٢٠). شرح المواقف (٨/ ٣٥).

(٢) تحفة المريد (١/ ١٧٠). وراجع: التمهيد –تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل أو التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة– للباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب (ص ٢٩)، تصحيح الأب: ريتشارد يوسف مكارثي، الناشر/ المكتبة الشرقية، بيروت لبنان،١٩٥٧م. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد بن محمد (ص ١٣٨)، تحقيق: موفق فوزي الجبر، ط١/ دار الحكمة للطباعة والنشر، دمشق سورية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م. الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد (ص ١٨٢)، تحقيق: د. عبد الله إسماعيل، ط١/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

(٣) تحفة المريد (١/ ١٦٩). وانظر هذه الشبهة في: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (كتاب الفرق: ٥/ ٨٦: ٨٨) (خلق القرآن: ٧/ ==

وحاصل الجواب عن هذه الشبهة كما يقرّر الباجوري أيضًا: أن الكفر والمبطل للتوحيد ليس هو مطلق التعدّد في القدماء، وإنما هو تعدّد القدماء المتغايرة المنفكّة؛ بحيث تكون ذوات مستقلّة، كلٌّ منها قائمٌ بنفسه. وصفات المعاني التي يقول بها أهل السنّة ليست مغايرة للذات بهذا المعنى –بناءً على الاصطلاح السالف في الغيرية–؛ فلم يلزم الذي ذكروه.[1]

٢- **وأما الحكم الثاني: وهو وجوب هذه الصفات لذاتها**:

فهو ما يذكر الشيخ الباجوري مفاده صراحةً عقب إيراده لشبهة المعتزلة والجواب عنها فيقول: "واعلم أنّ وجوب صفات المعاني ذاتيّ لها، مثل وجوب الذات، كما هو الحقّ الذي عليه السنوسي ومَن تبعه ... إلخ"[2].

٨٦، ١١٠)، تحقيق: د. إبراهيم مدكور، ومصطفى السقا، وآخرين، وإشراف: د. طه حسين، ط١/ الشركة العربية، ١٣٨٠ هـ. شرح الأصول الخمسة له، تعليق الإمام مانكديم أحمد بن الحسين الزيدي عنه (ص ٤٤٧)، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، الناشر/ مكتبة وهبة/ ب.ت. المجموع في المحيط بالتكليف له أيضًا، جمع تلميذه الحسن ابن متويه النجراني (١/ ١٧٥)، تحقيق الأب: جين يوسف، ط/ المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان/ ب.ت.

(١) تحفة المريد (١/ ١٧٠). وراجع: الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ص ٣٥١)، تحقيق: د. علي سامي النشار، وآخرين، الناشر/ منشأة المعارف، ١٩٦٩ م. نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني أبي الفتح محمد بن عبد الكريم (ص ١٩٥)، تحقيق: ألفريد جيوم، ط١/ المكتبة الثقافية الدينية، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م. أبكار الأفكار (١/ ٢٦٩). طوالع الأنوار (ص ٢٨٣). شرح المقاصد (٤/ ٨٢). شرح الكبرى –عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد– للسنوسي أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر (ص ١٢٣)، ط/ مطبعة جريدة الإسلام، ١٣١٦هـ.

(٢) تحفة المريد (١/ ١٧٠).

وهنا يتبادر السؤال:

أولًا: **ما الأساس الذي بنى عليه الشيخ الباجوري الحكم بالوجوب الذاتيّ لصفات المعاني**؟

والذي يظهر في جواب هذا السؤال أمران:

أولهما: **هو الحكم بقِدم صفات المعاني**:

فإن الشيخ الباجوري في معرض تقريره لشبهة المعتزلة يصرّح في جلاء بأن "أهل السنّة معترفون بقِدم الصفات"(١)، والقِدم والوجوب أمران متلازمان، كلٌّ منهما يستلزم الآخر(٢).

١- أمّا استلزام الوجوب للقِدم: فهذا ما يصرّح به الباجوري تصريحًا في مباحث صفة القِدم حيث يقول: "إن وجوب الوجود يستلزم القِدم، بل والبقاء"(٣).

٢- وأمّا استلزام القِدم للوجوب: فهذا ما يمكن استنباطه من النظر إلى مفهوم الوجوب كما يقرّره الشيخ الباجوري حيث يصرّح بأن معنى واجب الوجود هو "أنه لا يجوز عليه العدم؛ فلا يقبل العدم لا أزلًا ولا أبدًا"(٤) فالوجوب إذن

---

(١) السابق.

(٢) فهما من قَبِيل المتلازمين المتساويين: اللذين يستلزم ثبوت أيٍّ منهما ثبوت الآخر، ونفي أيٍّ منهما نفي الآخر. انظر في هذا النوع من التلازم: الأبكار للآمدي (١/ ٢٠٥). حاشية التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر على شرح العضد الإيجي لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب -مع حاشية الجرجاني والهروي والجيزاوي-(٣/ ٥٥٥)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

(٣) تحفة المريد (١/ ١٢٠).

(٤) تحفة المريد (١/ ١١٥).

هو: سلب قبول الانتفاء أزلًا وأبدًا.[١] ومفاد هذا: أنّه كلّما ثبت سلب قبول الانتفاء لموجودٍ مّا فقد ثبت وجوبه.[٢]

وهذا حاصلٌ ومتحقِّق في كلّ قديم؛ لأن "كلّ ما ثبت قدمه استحال عدمه"[٣]؛ فيلزم أنّ كلّ ما ثبت قدمه ثبت وجوبه، فالقِدم مستلزمٌ للوجوب، والقديم واجب الوجود لذاته[٤].

---

(١) وانظر في هذا المفهوم أيضًا قول الجويني: "وجوب الوجود عبارة عن انتفاء جواز العدم". الشامل (ص ٥١٨). وقول السنوسي: "الوجوب: نفي قبول الانتفاء. وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقًا ولا لاحقًا، وفي ذلك تحقيق قدمه وبقائه؛ فلم يصح إسناده لمُقتضٍ أصلًا". شرح الكبرى (ص ١١٧، ١٢٦).

(٢) يقول النيسابوري –تلميذ الجويني–: "ليس لوجوب الوجود صفة إلا أنه وجودٌ يستحيل عليه العدم". الغنية في الكلام لأبي القاسم النيسابوري سلمان بن ناصر الأنصاري (١/ ٥٣٣)، تحقيق: مصطفى حسنين عبد الهادي، ط١/ دار السلام، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

(٣) تحفة المريد (١/ ١٢١). وانظر أيضًا: لمع الأدلّة للجويني (ص ٩٧).

(٤) راجع: شرح الأصول الخمسة (ص ١٩٧). الشامل للجويني (ص ٥٤٠). العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية له (ص ٣٢)، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م. عمدة العقائد –عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة– لأبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد (ص ١٠١)، تحقيق: د. عبد الله إسماعيل، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد لابن المطهر الحلّي جمال الدين الحسن بن يوسف (ص ٢٥٩)، الناشر/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان. ب.ت. شرح المقاصد (٤/ ١٧). شرح العقائد النسفية –بحاشية العصام– (ص٥٩).

وثانيهما: هو الحكم بملازمة وجود صفات المعاني لوجود الواجب سبحانه:

فإن صفات المعاني -كما يقرّر الباجوري- وإن حُكم فيها بأنها غيرٌ لذاته على المعنى المتقدّم للغيرية الحقيقية؛ فهي "ليست بغيرٍ منفك؛ فلا ينافي أنها غيرٌ ملازم"(١)؛ فهي إذن ملازمةٌ لوجود الذات لا تنفكّ عنها بحال، ولأجل هذا "وقع التسامح بإضافة ما للذات إليها، نحو: تواضع كل شيءٍ لقدرته. والمراد: تواضع كل شيءٍ لذاته، لأجل قدرته"(٢).

فيترتّب على هذا التلازم بينهما حينئذٍ الحكم بقدم أحدهما لقدم الآخر؛ فوجوب أحدهما لوجوب الآخر.(٣)

وبيانه: أنه لمّا كانت ذاته تعالى موجودةً أزلًا وأبدًا؛ لا جرم كان الموجود الملازم لها -الذي لا ينفكّ عنها بحال- موجودًا معها أزلًا وأبدًا، فصفات المعاني إذن موجودة أزلًا وأبدًا، "يمتنع عدمها لكونها لوازم ماهيته سبحانه"(٤)، وهذا مفاد الحكم بوجوبها الذاتي على ما تقدّم.

---

(١) تحفة المريد (١/ ١٦٩).

(٢) السابق (١/ ١٦٨).

(٣)انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (٢/ ٣٢٧)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، ب.ت.

(٤) حاشية المرجاني شهاب الدين هارون بن بهاء الدين على شرح العقائد العضدية للدواني -بهامش حاشية الكلنبوي- (١/ ٢٢٨). وانظر: نهاية العقول للرازي فخر الدين محمد بن عمر (٢/ ٤٦٠)، تحقيق: سعيد فودة، ط١/ دار الذخائر، بيروت لبنان، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

إشكالٌ والجواب عنه:

لكن ربّما يُشكل على هذا: أن اعتماد الحكم بملازمة الصفات للذات أساسًا للحكم بالوجوب الذاتي للصفات تشوبه شائبة ردّ الحكم الذاتي للشيء –وهو هنا: الوجوب لصفات المعاني– إلى أمرٍ مغايرٍ له –وهو هنا: ذات الواجب تعالى–، في حين أن الأحكام الذاتية للشيء لابدّ من أن تكون مستندة إلى ذات الشيء أو أمرٍ مساوٍ لذاته مستندٍ إلى الذات أيضًا، على أقل تقدير، على ما هو مقرّرٌ عند أرباب معايير العلوم(١).

فالحكم بالوجوب الذاتي لصفات المعاني إذن لا يصحّ أن يكون مرجعه ذات الواجب ووجوده، بل لا بدّ أن يكون مرجعه ذات الصفة نفسها أو أمرًا مستندًا إليها.

والجواب عن هذا: أن الحكم بالوجوب الذاتي لصفات المعاني هنا ليس راجعًا إلى ذات الواجب ووجوده، بل مرجعه هو الملازمة الثابتة لذوات هذه الصفات –أي ملازمتها لذات الواجب–، وهذه الملازمة وإن لم تكن هي ذات الصفة نفسها؛ فهي لا تعدو عن أن تكون أمرًا ناشئًا عنها، مستندًا إليها.

بيانه: أنّ المأخوذ هنا صفةَ معنى للباري سبحانه ليس هو مطلق صفة المعنى، بل صفة المعنى القديمة، أي التي يدخل في حقيقتها أو يلزم حقيقتها هذا القيد؛ بحيث لا تصدق هذه الحقيقة إلا على الصفة التي يكون وجودها

(١)انظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي محمود بن محمد مع حاشية السيد الشريف الجرجاني عليها (ص ٢٣)، ط٢/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.

لا أول له؛ فيلزم من هذا أن تكون هذه الصفة مقارنةً لموصوفها القديم ملازمة له.

فيكون مرجع هذه الملازمة إذن هو ذات الصفة ووجودها، لا ذات الواجب ووجوده. والله أعلم.

ثانياً: لماذا عوّل الباجوري على الشيخ السنوسي خاصّة في حقّية الحكم بالوجوب الذاتي لصفات المعاني؟

مع أن الحكم بوجوب الصفات كان متقرِّرًا ومُثبَتًا لدى شيوخ الأشاعرة قبل السنوسي بقرون، على ما يظهر عند كلٍّ من:

١- **الشيخ الأشعري نفسه**: الذي كان يقرّر -كما ينقل عنه ابن فورك-: أن "صفات الباري تعالى باقية ببقاء، واجبًا وجودها بوجوده"(١). والذي يُفهم منه أن صفاته تعالى واجبة الوجود؛ نظرًا لوجود بقائها -مع تحقّق قدمها-.

٢- **الشيخ أبي العباس القلانسي**: الذي أُثر عنه منعه من إطلاق لفظ الغيرية في صفاته تعالى متعلِّلًا بأن "الغيرية تُشعِر وتُنبِئ عن جواز العدم والمفارقة، وصفات القديم أزليةٌ واجبة الوجود"(٢).

٣- **إمام الحرمين الجويني**: حيث يستدلّ في الشامل على نفي إمكان صفاته تعالى بأنه "لو كانت صفات المخصِّص جائزةً مخصَّصةً؛

(١)مجرد مقالات الشيخ أبي الأشعري لابن فورك محمد بن الحسن (ص ٢٤٧)، تحقيق: د. أحمد عبد الرحيم السايح، ط١/ مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

(٢) الغنية في الكلام لأبي القاسم النيسابوري (١/ ٥٤٢).

لافتقرت إلى مخصِص، ثم يتسلسل القول في ذلك، وكل ما أدى إلى محال فمحال ثبوته"[١]؛ فيبطل إذن كون صفاته تعالى جائزة ويثبت أنها واجبة.

٤-**الإمام الآمدي**: الذي يقول في جوابه عن شبهة النافين لصفات الواجب تعالى: "نحن وإن قلنا: إنّه ذو صفات ذاتية؛ فهي غير مفتقرة إلى أمرٍ خارج، بل كلّ واحد منها واجبٌ بذاته متقوّمٍ بنفسه. وما ذكروه من امتناع واجبين فإنما يلزم أن لو كان ما به الاشتراك بينهما معنًى وجوديًّا وأمرًا إثباتيًّا، وليس كذلك"[٢].

وهو صريحٌ في إثبات الوجوب الذاتي لكلّ واحدٍ من صفاته تعالى، بحسب تعبيره.

الجواب:

وإذا كان كذلك فلا يظهر لي في الجواب عن هذا إلا القول بأن الشيخ السنوسي رحمه الله قد اجتمع فيه خاصّتان قد جعلتا منه المرجع الرئيس، والأنموذج البارز، الذي يُعوَّل عليه في مسألة وجوب الصفات، عند الشيخ الباجوري وغيره من المتأخّرين.

---

(١)الشامل (ص ٥٢٢). وانظر: الغنية في الكلام (١/ ٥٣٣). وقارن مثل هذا الاستدلال عند المعتزلة أيضًا: شرح الأصول الخمسة (ص ١٩٩).

(٢)غاية المرام في علم الكلام للآمدي سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد (ص ٤٢)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

أولاهما: مجيء الشيخ السنوسي بعد عصر الإمام الرازي وإنكاره الصريح لمذهبه:

فإن الإمام الرازي يعدّ حقيقةً أوّل من صرّح بإمكان صفاته تعالى من الأشاعرة، مخالفًا بهذا مشايخ المذهب الأوائل الذين قرّروا وجوب الصفات، كما تقدّم في كلامهم.(١)

ثم لمكانته –أي الرازي– وتأثّر أئمة كبار به –كالبيضاوي والتفتازاني والشريف الجرجاني(٢)– صار قوله هذا مذهبًا شائعًا، اصطبغ به المذهب الأشعري في مرحلته التدوينية الثانية، طوال قرونها الثلاثة.(٣)

---

(١)انظر: شرح الكبرى للسنوسي (ص ١١٩). حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية –بحاشية الكلنبوي– (١/ ٢٩٦). وانظر تصريح الرازي بإمكان الصفات في: معالم أصول الدين له (ص ٦٠)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث، ب.ت. لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات له (ص ١٥)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، ط١/ المطبعة الشرفية، ١٣٢٣هـ.

(٢)انظر: الطوالع للبيضاوي (ص ١٦٨). شرح المقاصد للتفتازاني (٢/ ٨). تهذيب المنطق والكلام له (ص ٢٧)، ط١/ مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ– ١٩١٢م. شرح العقائد النسفية له أيضًا –بحاشية العصام– (ص ٧٢). شرح المواقف للجرجاني (٨/ ٥٦).

(٣)حتى إن مستجي زاده –من مصنّفي الخلافيات– قد عدّ هذا القول مقالةً للأشاعرة مطلقًا في مقابلة جمهور الماتريدية –الذين يذهبون إلى وجوب صفاته تعالى ونفي إمكانها–، ووافقه في شيءٍ من هذا المرجاني من الحنفية. المسالك في الخلافيات لمستجي زاده عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي (ص ١٥٠، ١٦٨)، تحقيق: د. سيد باغجوان، ط١/ دار صادر، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م. حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية (١/ ٤٢، ٤٩، ٢٦٠، ٢٩٨).

==

حتى إنّ الآمدي –وهو من أهل هذه المرحلة– رغم تصريحه بوجوب الصفات كما تقدّم لم يستطع التنزّه عن مذهب الرازي تمامًا، بل أُثر عنه ما يدلّ على ارتضاء هذا المذهب في الجملة؛ حيث يقول في كتابه الأبكار جوابًا عن إحدى الشبهات الواردة على طريقته في إثبات الصفات القديمة: "إن عنوا بكونها ممكنة: أنها غير واجبة بذاتها، وبكونها عرَضًا: افتقارها إلى المحل؛ فذلك غير ممتنع عندنا"(١)!

لكن لما جاء الشيخ السنوسي رحمه الله على رأس المرحلة الثالثة من مراحل علم الكلام، وسنّ منهجه الفريد في تخليص كتب الكلام من الفلسفة؛ تنكّر لهذا المذهب أشدّ التنكر، وصرّح دون تذبذب بأن "صفاته تعالى كلّها واجبة الوجود"، وشنّ الغارة –في تشنيع ربّما لم يُسبق إليه– على أوّل من قال بإمكانها –أعني الإمام الرازي– مصرِّحًا في جراءة بأنها "زلة" من شنيع مذهبه(٢).

وانظر: حاشية اليوسي أبي المواهب الحسن بن مسعود على شرح الكبرى (٢/ ٣٢٥)، تحقيق: د. حميد حماني اليوسي، ط١/ دار الفرقان للنشر، الدار البيضاء المغرب، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

(١)أبكار الأفكار (١/ ٢٧٨).

(٢)شرح الكبرى للسنوسي (ص ١١٩: ١٢١). شرح الجزائرية –المنهج السديد في شرح كفاية المريد– له (ص ٢١٨)، تحقيق: مصطفى مرزوقي، ط/ دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ب،ت. وراجع: هوامش على العقيدة النظامية لشيخنا الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي (ص ١٣٣)، ط٢/ مكتبة الإيمان، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م.

وثانيتهما: شهرة نسبة مذهب الوجوب إلى الشيخ السنوسي عند المتأخرين في مقابلة مذهب الإمام الرازي وتأثّرهم به:

فبإنكاره الصريح وتشنيعه البالغ على الإمام في هذه المسألة اشتهرت نسبة مذهب وجوب الصفات إلى الشيخ السنوسي في دوائر المتأخّرين من بعده، في مقابلة مذهب الرازي؛ بحيث لا يكاد يُذكر –في موطن النقاش– مذهب الرازي عندهم في إمكان الصفات إلا ويُذكر في مقابله مذهب الوجوب منسوبًا إلى الشيخ السنوسي.

يقول الشيخ الدسوقي: "إن جماعةً من المحققين –كالفخر والسعد والسيّد– قالوا: إن إسناد صفاته تعالى لذاته بالإيجاب... فالصفات عندهم ممكنة لذاتها وواجبة لغيرها... وهذا القول لم يرتضه المصنِّف [السنوسي] ولا غيره من المحقّقين، وشنّعوا على القائلين به"(١).

ويقول الشيخ الأمير حاكيًا: "وأمّا صفات المعاني فهي ممكنة في ذاتها، واجبة لما ليس غيرها ولا عينها كما قال الرازي ..."، ثم يقول معقِّبًا: "فما معنى هذه الإساءة في الأدب، فالحقّ ما عليه السنوسي والجماعة من أن الإله واجب بذاته وصفاته"(٢).

(١)حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (ص ١٤١). وانظر في الحاشية نفسها أيضًا: (ص ٧٧، ١٤٦).

(٢)حاشية الأمير محمد بن محمد بن أحمد على شرح عبد السلام اللقاني لجوهرة التوحيد (ص ٥٨)، الطبعة الأخيرة/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٨هـ– ١٩٤٨م.

وبنحو ما قالاه قال الشيخ الدردير والصاوي، وغيرهما.[١]

وفي هذا ما ينبئ عن تأثّر جمهور هؤلاء المتأخّرين بالشيخ السنوسي رحمه الله في هذه المسألة خاصّة، على ما تُفهِمه أيضًا إشارة الشيخ الباجوري في قوله: "السنوسي ومَن تبعه"[٢]. والله أعلم.

****

(١)انظر: شرح الخريدة البهية للدردير أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي مع حاشية الشيخ أحمد الصاوي (ص ٥٠)، ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ب.ت. هوامش على العقيدة النظامية للقوصي (ص ١٣٣). وراجع: إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان للبياضي زاده كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الرومي (ص ١٢٦)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. حاشية الشيخ عبد الله الشرقاوي على شرح الشيخ محمد بن منصور الهدهدي على السنوسية (ص ١٠٦)، ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٣٨هـ.

(٢) تحفة المريد (١/ ١٧٠).

المطلب الثاني

ما نقله الباجوري عن الإيجي من إمكان الصفات وما تعقّبه به

بعد تقريره لحكم الوجوب الذاتي للصفات يؤكّد الباجوري هذا الحكم بنفي شائبة الإمكان عنها فيقول: "وليست ممكنة لذاتها واجبة لغيرها بسبب اقتضاء الذات لها، كما قاله العضد. وهذه نزغة[١] من نزغات العضد، وسرت له هذه النزغة من كلام الفلاسفة؛ فإنهم يقولون: إن العالَم ممكن لذاته قديم لغيره، بسبب كونه معلولًا لعلّة قديمة –وهي ذاته تعالى–، وما كان معلولًا لعلّة قديمة فهو قديم"[٢].

ومعنى هذا أن العضد الإيجي –بحسب نقل الباجوري– قد قال بأن صفاته تعالى ممكنة لذاتها واجبة لغيرها، متأثِّرًا في هذا بقول الفلاسفة بإمكان العالَم في ذاته مع قدمه بالزمان[٣]؛ لكونه معلولًا لذات القديم تعالى.

وهنا يتجه السؤال على كلام الباجوري من وجهين:

---

(١) النزغ في اللغة: الكلام الذي يُغْرِي بين الناس على وجه الفساد. والنزْغة: النخْسة والطعْنة. لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (٦/ ٤٣٩٧)، تحقيق: عبد الله الكبير، ومحمد حسب الله، وهاشم الشاذلي، ط/ دار المعارف، ب.ت.

(٢) تحفة المريد (١/ ١٧٠).

(٣) القديم بالزمان عند الفلاسفة: هو الموجود الذي ليس لوجوده مبدأ زماني، وقد يكون مسبوقًا بالغير أو لا. انظر: الحدود لابن سينا أبي علي الحسين بن عبد الله (ص ٤٤)، تحقيق: آن ماري جيشيون، الناشر/ المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٦٣م. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي محمد علي بن محمد حامد الهندي (٢/ ١٣٠٥)، تحقيق: د. علي دحروج، ط/مكتبة لبنان ناشرون/ ب.ت.

أولاً: هل قال الإيجي حقًّا بإمكان صفاته تعالى؟

إن المستقرِئ لكتب العضد الكلامية المتاحة الآن –كالمواقف والعقائد– لا يجد فيها نصًّا صريحًا يصرّح فيه العضد بهذا القول الذي نقله الباجوري عنه، وإنّما غاية ما يجده هو قول الإيجي في المواقف في دفعه شبهة المعتزلة القائلين بأنه تعالى لو كانت له صفات زائدة على ذاته؛ لكانت العالِمية والقادِرية –من الأحوال اللازمة لهذه الصفات– معلّلَةً بها، وهو محال؛ لأنها –أي هذه الأحوال– واجبة.

فيردّ الإيجي عليهم: بأن المراد بوجوبها إن كان امتناع خلوّ الذات عنها؛ فهذا لا يمنع تعليلها بصفة واجبة أيضًا –هي الصفة الوجودية–، وإن كان المراد أنها واجبة لذاتها "فبطلانه ظاهر"(١). وإلى هذا القدر ينتهي كلام الإيجي.

لكن الشارح الجرجاني يأتي مفسِّرًا عبارة شيخه، مبيّنًا وجه هذا البطلان الظاهر؛ فيقول: "فإن الصفة في حد ذاتها محتاجة إلى موصوفها؛ فيمتنع اتصافها بالوجوب الذاتي"(٢).

أي أن الصفة –أي صفة– هي في حدّ ذاتها ممكنة؛ لأنها لا تستقلّ بنفسها، بل بغيرها؛ فهي محتاجة إلى هذا الغير؛ فيستحيل اتصافها بالوجوب الذاتي.

---

(١) المواقف (ص ٢٨٠)، ط/ مكتبة المتنبي، ب.ت. وانظر في هذه الشبهة: شرح الأصول الخمسة (ص ١٩٩). المجموع في المحيط بالتكليف (١/ ١٧١).

(٢) شرح المواقف (٨/ ٥٦).

وإنما غاية الوجوب الذي يمكن ادعاؤه أو إثباته لصفاته تعالى إذن هو الوجوب بالغير مع تحقّق الإمكان الذاتي.

الجرجاني هو من قال بإمكان الصفات:

فمن هذا يتضح أن عبارة الإيجي في حدّ ذاتها ليس فيها تصريحٌ بأن صفاتِه تعالى ممكنةٌ بالذات واجبةٌ بالغير، وإنما التصريح بهذا المعنى ظاهر في كلام الجرجاني خاصّة، مضافًا إلى كلام العضد.

وإذا كان كذلك؛ فإن القول بإمكان صفاته تعالى إنما سرت نسبته إلى العضد الإيجي من كلام شارحه الجرجاني، لا من كلامه هو نفسه، وإلا فلو جرّد كلامه عن كلام شارحه لاحتملت عبارته تفسيرًا آخر.

تفسيرٌ آخر لعبارة الإيجي يخالف تفسير الجرجاني:

إن الناظر في عبارة الإيجي: "بطلانه ظاهر" يجد أنها قد جاءت في سياق دفعه شبهة المعتزلة الذي يدّعون بأن العالِمية والقادرية –ونحوهما من الأحوال التي يتصف بها المولى تعالى– واجبةٌ لذاتها؛ فيمتنع تعليلها بصفات أخرى وجودية.

وهنا تأتي عبارة الإيجي لتفيد بطلان هذا الادعاء.

فحينئذٍ تحتمل هذه العبارة –"بطلانه ظاهر"– معنًى يكون المراد منه: بطلان هذا المدَّعى بخصوصه، أي بطلان كون العالِمية والقادِرية –ونحوهما من الأحوال– واجبة لذاتها، لا من حيث إنها صفات والصفة في حد ذاتها ممكنة كما قال السيّد الشريف، بل من حيث إنها أحوال، والحال كما يقول به

المعتزلة –وغيرهم– أمرٌ ليس موجودًا[1]؛ فيستحيل حينئذٍ أن يكون واجبًا لذاته؛ لأن المراد بالوجوب الذاتي هنا وجوب الوجود، والحال من حيث هو حال ليس أمرًا موجودًا في نفسه؛ فلا يصحّ اتصافه بهذا الوجوب؛ فيبطل كونه واجبًا لذاته من هذه الحيثية، لا من حيثية أنه صفة.

يقول حسن جلبي الفناري[2] في حاشيته على شرح لمواقف: " العالِمية إنما تكون واجبة لذاتها إذا كانت موجودة،

---

(١)الحال كما يعرّفه المتكلّمون: صفة ثبوتية لموجود، ليست بموجودة ولا معدومة. وقيل: المتحقّق بالتبع. أي الأمر الذي لا يُعلم إلا مضافًا إلى غيره من الذوات مقصورًا عليه. وأول من صرّح بإثباته أبو هاشم الجبائي من المعتزلة، وتابعه بعض المتأخرين منهم. وقال به الباقلاني من أهل السنة. انظر: هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والمُلحدين للباقلاني القاضي أبي بكر محمد بن الطيب (١/ ٢٦٩، ٢٧٨)، تحقيق: د. عمر حمدان، تغريد محمد حمدان، ط١/ مكتبة مسك، عمّان الأردن، ١٤٤٤هـ– ٢٠٢٢م. نهاية الإقدام (ص ١٢٧). المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي سيف الدين علي بن أبي علي (ص ١٢١)، تحقيق: د. حسن الشافعي، ط٢/مكتبة وهبة،١٤١٣هـ–١٩٩٣م. شرح المواقف (٣/ ٣). الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء لتقي الدين النجراني مختار بن محمود العجالي المعتزلي (ص ٢١٧)، تحقيق: د. محمد السيد الشاهد، ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

(٢) حسن جلبي: هو بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري الرومي الحنفي، حفيد صاحب "فصول البدائع"، ولد بتركيا عام أربعين وثمانمائة ٨٤٠هـ، وتوفي بها سنة ست وثمانين وثمانمائة ٨٨٦هـ. له: حاشية على شرح السراجية، حاشية على التلويح، حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح المطول للتفتازاني. انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ص ١٠٥)، تحقيق: د. فيليب حتى، الناشر/ المكتبة العلمية، بيروت لبنان، ١٩٢٧م. الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين– للزركلي ==

وهم لا يقولون به"[١].

فعبارة الإيجي إذن على هذا التفسير لم تتعرّض لحكم الصفات الوجودية، وإنها ممكنة مطلقًا من حيث إنها صفات، بل عبارته مقصورةٌ بالخصوص على بطلان كون الأحوال –من حيث هي أحوال– واجبةٌ لذاتها. والله أعلم.

وأقلّ ما يستفاد من هذا: أن نسبة القول بإمكان الصفات إلى العضد الإيجي –كما وقع عند الشيخ الباجوري وغيره[٢]– لا تثبت صحتها جزمًا. والله أعلم.

اعتراض:

فإن قيل: إن العضد الإيجي وإن لم يصرّح بإمكان الصفات، واحتملت عبارته الموهِمة هنا تفسيرًا آخر، لكنه قد ثبت عنه تصريحه في كتاب المواقف نفسه، في مباحث الواجب لذاته بأنه "لا يكون مشتركًا بين اثنين"[٣]؛ فيلزم منه أن الوجوب الذاتي لا يكون ثابتًا لصفاته تعالى، مع ثبوته للذات؛ إذ لا نزاع في كونهما اثنين[٤]!

خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (٢/ ٢١٦)، ط ١٥/ دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ٢٠٠٢ م.

(١) حاشية الفناري على شرح المواقف (٨/ ٥٦).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (ص ٧٧).

(٣)المواقف (ص ٧٠).

(٤)إنما النزاع في كونهما غيرين، على الخلاف المعروف بين الجمهور ومشايخ الأشاعرة في كون الاثنينية تستلزم التغاير أو لا. انظر: شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٨١). شرح المواقف للجرجاني (٤/ ٥١). حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية (١/ ٢٧٨).

والجواب:

أن هذا الحكم بنفي اشتراك الواجب لذاته بين اثنين إنما بناه صاحب المواقف على فرض كون الوجوب أمرًا وجوديًّا؛ على ما صرّح به هو نفسه في هذا المبحث ذاته من أن "المدَّعى أنه لا يكون وجوديًّا مشتركًا"(١)، أي أن الوجوب الذاتي لا يكون مشتركًا بين اثنين إذا فرض أنه أمرٌ موجود.(٢)

وهذا –أي كون الوجوب أمرًا وجوديًّا– هو ما يأباه الإيجي صراحة؛ حيث يقرّر في بداية هذا المرصد الذي خصّصه للوجوب والإمكان والامتناع: أن "هذه الأمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج"(٣)، ثم أكّد هذا في الوجوب خاصّة، حين استدلّ على امتناع وجوده بأنه لو كان وجوديًّا لكان نفس الماهية أو زائدًا عليها، وكلاهما باطل كما بيّنه.(٤)

وعلى هذا فإن الإيجي إنما ذكر هذا الحكم على سبيل الافتراض والتسليم بأن الوجوب أمرٌ وجودي –كما يدّعيه بعضهم(٥)–، أما وقد أبطل هو نفسه

---

(١)المواقف (ص ٧١).

(٢)انظر أيضًا: غاية المرام للآمدي (ص ٤٢).

(٣)المواقف (ص ٦٨).

(٤)السابق. هذا وبطلان كون الوجوب أمرًا وجوديًّا على معنى أن الواجب: هو ما تقتضي ذاته وجوده، أو ما لا يحتاج في وجوده إلى غيره –وهو المراد هنا–. لا على معنى أن الواجب: هو الشيء الذي تمتاز به الذات عن الغير، أي وجود الشيء في ذاته وجودًا واجبًا؛ فإن هذا المعنى وجودي شخصي، فلا يصحّ الاشتراك فيه أصلًا؛ إذ هو عين ذات الواجب –في كلِّ واجب–، وليس هو المراد هنا. انظر: شرح المواقف للجرجاني مع حاشية عبد الحكيم (٣/ ١١٠، ١١١، ١١٦).

(٥)وهم الفلاسفة، كما بيّن الإيجي نفسه في مبحث الوحدانية. المواقف (ص ٢٧٨).

هذا الافتراض؛ فلا مجال للقول بأن هذا الحكم قد ساقه الإيجي على سبيل التحقيق والاقتناع به. والله أعلم.

اعتراض آخر:

وإن قيل أيضًا: إن العضد الإيجي وإن لم يصرّح بإمكان الصفات، لكنه قد ثبت عنه أيضًا تصريحه بما يُفهم منه هذا الإمكان؛ حيث قال في كتاب المواقف نفسه أيضًا، في مباحث صفة القدرة: "المقتضِي للقدرة الذات"[١]، وفي صفة العلم: "المُوجِب للعلم ذاتُه"[٢]، والمُقتضِي والمُوجِب هو العلّة أو الفاعل[٣]؛ ففي تعبيره هذا إذن إفادة صريحة بأن صفاته تعالى هي من مُقتضَى ذاته، وأن ذاتَه تعالى مُوجِبٌ لها؛ فتكون الصفات حينئذٍ معلولةً للذات، والذات مؤثّرة فيها؛ فتكون ممكنةً لذاتها، لأن الواجب يستغني بوجوبه عن المُقتضِي والمُوجِب[٤].

ولربّما كانت هذه التصريحات هي بالحقيق ما جعل الشيخ الباجوري ينسب إلى العضد القول بإمكان الصفات؛ على ما يبدو في ظاهر قوله

---

(١)المواقف (ص ٢٨٣).

(٢)المواقف (ص ٢٨٧).

(٣)انظر ما جاء عند الجويني في الإرشاد (ص ٨٦): "قد يكون المُقتضِي علّةً وقد يكون فاعلًا".

(٤)انظر: شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني شرف الدين عبد الله بن محمد (ص ٣٣١، ٣٣٧)، تحقيق: نزرا حمادي، ط١/ دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان الأردن، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م. وراجع: شرح الكبرى للسنوسي (ص ١١٦).

السالف: "وليست ممكنة لذاتها واجبة لغيرها بسبب **اقتضاء** الذات لها، كما قاله العضد..."[(١)].

والجواب:

أن صدور مطلق القول بالاقتضاء أو الإيجاب من واحدٍ من أئمة المتكلّمين من أهل السنّة خصوصًا لا يعني بالضرورة أنه قد قصد من لفظ الاقتضاء والإيجاب معنى العلّيّة والتأثير الذي تُضمِّنه الفلاسفة وغيرهم هذا المصطلح عندهم[(٢)]، والذي يؤدّي إلى القول بأن ذاته تعالى حيث كانت مُقتضِيًا أو موجِبًا للصفات هي العلّة أو الفاعل المُوجِب الذي يُفيد الصفات وجودَها في نفسها[(٣)]، وأن الصفات من حيث كونها مُقتَضاةً موجَبَةً هي

---

(١) تحفة المريد (١/ ١٧٠).

(٢)إذ الإيجاب على مذهب الفلاسفة: وجود موجودٍ عن ذات الواجب تعالى بطريق العلّية من غير قصدٍ ولا إرادة؛ بحيث يمتنع الانفكاك بينهما أزلًا وأبدًا. انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها للفارابي أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ (ص ٤٥)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١/ مكتبة ودار الهلال، بيروت لبنان، ١٩٩٥م. الإشارات والتنبيهات لابن سينا أبي علي الحسين بن عبد الله –مع شرح نصير الدين الطوسي محمد بن محمد بن الحسن– (٣/ ٢٩٩)، تحقيق: د. سليمان دنيا، ط٣/ دار المعارف، ب.ت. شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ١٣٣). شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتيه (٣/ ١٨٧) (٨/ ٥٩).

(٣) إذ العلّة كما يعرّفها ابن سينا: "كل ذات، وجود ذات آخر بالفعل من وجود هذا بالفعل، ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذاك بالفعل". (الحدود: ص ٤١). فمعنى كون الشيء علّة لشيء هو معلول له: أن الشيء الذي هو معلول لا يكون له وجود ولا تحقّق إلا بعد إفادة العلّة له هذا الوجود والتحقّق، بدون عكس. انظر: الإشارات والتنبيهات (٣/ ٨٤، ٨٥). نهاية الإقدام (ص ١٧١). شرح الكبرى (ص ١١٥).

المعلول الذي لا يكون له من نفسها إلا العدم في الخارج[١]؛ فتكون ممكنةً لذاتها، واجبةً بإيجاب الذات لها.

هذا لأن الاقتضاء والإيجاب كما قد يُفهم منه معنى العِلّية السالف يُفهم منه أيضًا معنى التلازم، أي عدم الانفكاك بين أمرين بحيث يكون أحدهما لازمًا والآخر ملزومًا، من غير اشتراط إفادة وجودٍ أو استفادته من أحدهما:

١- على ما جاء في اللغة من قولهم: "اقتضى أمرًا: استلزمه"[٢]. ووجب الشيء "وأوجبه إيجابًا: لزم، وألزمه"[٣].

٢- بل على ما جاء في كلام المتكلّمين من هذا المحمل أيضًا: كما عند الجويني مثلًا حيث يقول في معنى إيجاب العلم للعالِمية: إنه لا معنى له "إلا أنه يلازمه؛ فإنّه لا يُثبته إثباتَ القدرة مقدورها"[٤]، أي لا يُوجِده كما تُوجِد القدرة مقدروها الممكن. وعند ابن التلمساني أيضًا حيث يقول -في محاولة تأويل كلام الإمام الرازي-: إن المراد "بالإيجاب: الاستلزام. لا التأثير "[٥].

---

(١) قال ابن سينا: "كل موجود عن غيره يستحقّ العدم لو انفرد، أو لا يكون له وجود لو انفرد". قال الطوسي: هذا "بحسب الخارج، وأمّا بحسب العقل فلا يستحقّ العدم ولا الوجود". الإشارات والتنبيهات (٣/ ٨٨، ٨٩).

(٢) المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص ٧٤٣)، ط٤/ مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

(٣)لسان العرب لابن منظور (٦/ ٤٧٦٦).

(٤) الإرشاد (ص ٨٩).

(٥) شرح معالم أصول الدين (ص ٣٤٠).

ويشهد له: تعريفهم التلازم نفسه بأنه: "كون الشيء مقتضِيًا لآخر"[(١)]، على معنى أنه "إذا وُجِد المقتضِي وُجِد المقتضَى وقت وجوده"[(٢)]، كطلوع الشمس ووجود النهار؛ "فإن طلوع الشمس مُقتضٍ لوجود النهار"[(٣)]، وليس أحدهما مُفيدًا الآخر وجوده قطعًا.

فليس المراد بالاقتضاء والإيجاب إذن في كلام هؤلاء –عند التبادر– إلا مطلق التلازم بين أمرين في الوجود، دون تقييد بأن يكون أحدهما علّة والآخر معلولًا، على النحو الذي جرى عليه اصطلاح الفلاسفة.

وعلى هذا فإن ما جرى في عبارات العضد رحمه الله من القول بأن ذاته تعالى هي المُقتضِي أو المُوجِب لصفاته لا يستلزم ولا يدلّ حتمًا على معنى العلّية والفاعلية الذي ينتهي إلى القول بإمكان صفاته تعالى؛ لأنه قد يُحمل على معنى التلازم، الذي لا علّية فيه ولا تأثير.

والتلازم "كما يُعقل بين الممكنين من غير تأثير لأحدهما في الآخر كالجوهر والعرض، كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثيرٍ أيضًا، كما تقول:

---

(١) التعريفات للسيد الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي (ص ١٩٣)، تحقيق: محمد المنشاوي، ط/ دار الفضيلة، ب.ت.

(٢) شرح الرشيدية للشيخ عبد الرشيد الجونفوري (ص ٢٨)، تحقيق: د. علي مصطفى الغرابي، ط١/مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م. وانظر: شرح الإشارات والتنبيهات للرازي فخر الدين محمد بن عمر (١/ ١٤٩)، تحقيق: د. علي رضا، ط/ مؤسسة جاب وانتشارت دانشكاه، طهران إيران، ١٣٨٤هـ.

(٣) التعريفات (ص ١٩٣).

إرادته تعالى تلازم علمه، وعلمه يلازم كلامه ويلازم عالميته، ... وقِس على هذا"[١].

التعليل في صفاته تعالى عند أهل السنّة:

بل إنه لو قُدِّر أن العضد قد صرّح بعبارة العلّية والمعلولية نفسها في صفاته تعالى فلا يلزم أن يُفهم منها التعليل الذي يعني إمكان المعلول وتأثره أو استفادته وجودَه عن علّته، وذلك لأن الغالب عند أهل السنّة أنهم لا يعنون بالتعليل إذا أطلقوه في صفاته تعالى إلا معنى الاقتضاء والتلازم في الوجود، لا معنى التأثير أو الإيجاب.

يقول الشهرستاني –وبنحوه ابن التلمساني–: "لسنا نعني بالتعليل الإيجاد والإبداع ... لكنّا نعني بالتعليل الاقتضاء العقلي والتلازم الحقيقي ...؛ فلا يمتنع عقلًا تعليل الواجب بالواجب"[٢]. ويقول الشيخ السنوسي عن صفاته تعالى: "لا معنى للتعليل إن أُطلق فيها إلا التلازم"[٣].

وعلى هذا يُحمل قول الإيجي نفسه في مبحث الإرادة: "كونه تعالى مريدًا إما أن يكون نفس ذاته، ... وإمّا مُعلّلًا بمعنى قديم، وهو قول أصحابنا"[٤]، حيث لا يصحّ أن يعني به أن المعنى القديم –الذي هو الإرادة–

(١) شرح الكبرى (ص ١١٦). شرح الجزائرية (ص ٢١٧). وانظر: التعليقات على شرح العقائد العضدية لمحمد عبده (ص ٢٨٩).

(٢) نهاية الإقدام (ص ١٧٨). شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني (ص ٣٣١).

(٣) شرح الكبرى (ص ١١٧). وانظر: شرح أم البراهين بحاشية الدسوقي (ص ١٤١).

(٤)المواقف (ص ٢٩٢).

هو المؤثّر الموجِد لكونه تعالى مريدًا في قول الأصحاب –مشايخ الأشاعرة– ؛ إذ إن هذا ظاهر الفساد.

يقول الباقلاني: "لسنا نقول: إنه تعالى عالمٌ بعلم –ولأجل العلم– على معنى أنّ العلمَ علةٌ وسببٌ مُوجِبٌ لكون العالِم عالِمًا، وإنما نعني بذلك: أنه يجب كونه عالِمًا عند وجود العِلم لا محالة... فأمّا على معنى جعل العِلم آلةً وعلةً وسببًا على التحقيق؛ فلا يجب تعليل كونه تعالى عالِمًا بالعلم"(١).

هذا سبيل من أثبت الأحوال وقال بالتعليل، أمّا من نفاها فـ "لا علّة ولا معلول عندنا، وكون العَالِم عالِمًا هو العلم بعينه"(٢).

---

(١) هداية المسترشدين (١/ ١٨٣). وبهذا التصريح من القاضي الباقلاني –وهو من مُثبتي الأحوال من الأشاعرة– يظهر فساد الاعتراض القائل: بأن مثبتي الأحوال من مشايخ الأشاعرة معترفون صراحةً بعلّية المعاني القديمة للأحوال الثابتة عنها؛ إذ يتبيّن أن قولهم بالعلّيّة هذا لا طائل من ورائه إلا مجرّد الاقتران والتلازم في الوجود.

كما يظهر فساد هذا الاعتراض من وجهٍ آخر: هو أن هؤلاء المشايخ وإن اعترفوا بعلّيّة المعاني للأحوال فهم لا يعترفون بوجود الأحوال في حدّ ذاتها؛ إذ الأحوال ليست من قبيل الموجودات عندهم؛ فلا يصحّ أن يُقال فيها أصلًا: إنّها معلَّلة على معنى أنها موجَدة مؤثَّرة. هداية المسترشدين (١/ ٢٠٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٣٥٥). شرح المواقف مع حاشية السيالكوتي (٤/ ١٨٦).

(٢) البرهان في أصول الفقه للجويني أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (١/ ١٣٠)، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، ط١/ الشيخ خلية بن حمد، قطر، ١٣٩٩هـ. وانظر: هداية المسترشدين للباقلاني (١/ ٢١٦، ٣٣٤). شرح المواقف مع حاشية السيالكوتي (٣/ ١٩٤).

ثانياً: ما معنى قول الباجوري: "سرت له هذه النزغة من كلام الفلاسفة ..."؟

لا يستقيم أن يكون الشيخ الباجوري قد قصد من قوله عن مقالة العضد في إمكان الصفات –حين سلّم بثبوتها عنه–: "سرت له هذه النزغة من كلام الفلاسفة، فإنهم يقولون: إن العالَم ممكن لذاته قديم لغيره ... إلخ": أن العضد رحمه الله كان من القائلين أو المائلين إلى مذهب الفلاسفة القائلين بقدم العالَم بالزمان؛ إذ إن هذا ظاهر البطلان؛ على ما تدلّ عليه أقوال العضد الصريحة في هذا الشأن، والتي لا تدع مجالًا للشك في أنه كان من القائلين بحدوث العالَم، المنكرين لقدمه بالذات أو بالزمان.

ومن هذا:

١– قوله في عقائده التي ساقها على أنها عقائد الفرقة الناجية "الأشاعرة": "أجمع السلف من المحدّثين وأئمة المسلمين وأهل السنّة والجماعة على أن العالَم حادث، كان بقدرة الله بعد أن لم يكن"[١]، أي وجد بعد العدم؛ فهو حادث حدوثًا تامًّا حقيقيًّا بالذات وبالزمان، ولا شيء منه بقديم، كما يدّعي الفلاسفة.

(١)العقائد العضدية مع شرح الجلال الدوّاني محمد بن أسعد الصديقي –بالقسم الأول من كتاب التعليقات على شرح العقائد العضدية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده– (ص ٤٢، ٤٣)، إعداد وتقديم: سيد هادي خسرو شاهي، ط١/ مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

٢- وقوله في المواقف في المقصد الذي عقده لبيان حدوث الأجسام: "إن الأجسام محدثة"، وحدوثها "بذواتها وصفاتها"، وأن هذا "هو الحقّ، وبه قال الملّيّون من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس"(١).

٣- ثم هو في هذا المقصد نفسه يُورد قول الفلاسفة القائلين بقدم العالَم -بالزمان- مفنّدًا شبههم، منكِرًا رأيهم معبّرًا عنهم بأنهم "الخصم"(٢).

فمع هذه التصريحات كلّها لا يستقيم، بل لا يصحّ عن العضد الإيجي رحمه الله أنه قائلٌ أو مائلٌ إلى قول الفلاسفة في قدم العالَم بالزمان.

وإذا كان كذلك؛ فما الذي كان يقصده الشيخ الباجوري من قوله السالف؟

المحمل المستقيم لكلام الشيخ الباجوري:

إن الذي يظهر لي في هذا المقام أن الشيخ الباجوري كان يقصد أن العضد الإيجي إنما قال بإمكان صفاته تعالى مع جزمه بقدمها(٣) لتسليمه -في ظن الباجوري- بالسبب أو القاعدة نفسها التي يندرج تحتها قول الفلاسفة بقدم العالَم مع جزمهم بإمكانه، هذه القاعدة هي: إمكان وجود ممكنٍ لذاته قديمٍ لغيره، مستندٍ إلى القديم لذاته بطريق التعليل أو الإيجاب.

فإنه لا شك في أن هذه القاعدة تساوي الأصل أو الجامع المشترك الذي يجمع كلًّا من القولين: القول بإمكان صفاته تعالى مع قدمها، والقول بقدم العالَم مع إمكانه. ولا شكّ أيضًا في أن المسلِّم بها لا يمتنع عنده -من حيث المبدأ والأصل- أيٌّ من القولين، وإن أبطل أحدهما فيما بعد بخصوصه.

---

(١)المواقف (ص ٢٤٤).

(٢)السابق (ص ٢٤٩).

(٣)انظر: شرح المواقف (٨/ ٣٥، ٥٢، ٦٦).

وعلى هذا فإن المعنى المستقيم لكلام الشيخ الباجوري إذن: هو أن العضد الإيجي سرى له القول بإمكان صفاته تعالى مع كونها قديمة من أصل كلام الفلاسفة في قِدم العالَم، أي أصلهم في إمكان وجود ممكنٍ لذاته قديمٍ لغيره مستندٍ إلى القديم تعالى بطريق الإيجاب. فكأنّ الإيجي لمّا سلّم –في ظنّ الباجوري– صحّة هذا الأصل؛ فرّع عليه القول بإمكان الصفات، كما أن الفلاسفة لمّا سلّموه؛ فرّعوا عليه القول بقدم العالَم.

فلمّا اتّحد القولان في أصلهما؛ ساغ –على سبيل التجوّز– أن يقال: إن أحدهما قد سرى لصاحبه من قول الآخر.[1] والله أعلم.

هل معنى هذا أن العضد الإيجي كان مسلِّمًا حقًّا بهذه القاعدة؟

ولا ينبغي أن يُفهم من هذا أن العضد الإيجي كان مسلِّمًا حقًّا بصحّة وجود ممكن قديم مستندٍ إلى الواجب بطريق الإيجاب، وإنما المراد أن هذا غاية ما يُحمل عليه كلام الشيخ الباجوري في حقّه حملًا صحيحًا مستقيمًا.

١– وإلا فإن العضد قد ثبت عنه أن إمكان هذا إنما هو مذهب الحكماء لا المتكلّمين؛ قال في المواقف، في أبحاث القديم: "الحكماء إنّما أسندوه إلى الفاعل لاعتقادهم أنه موجِبٌ بالذات. والمتكلّمون لو سلّموا كونه تعالى موجِبًا

(١)ولعلّ هذا هو ما يُحمل عليه كلام الشيخ السنوسي أيضًا حيث يقول عن الإمام الرازي –حين ذهب إلى إمكان صفاته تعالى–: إنه "ضاهى في ذلك قول الفلاسفة: إن العالَم مكنٌ باعتبار ذاته، واجبٌ بوجوب مُقتضِيه" (شرح الكبرى: ص ١١٩). إذ لا شكّ أن الإمام الرازي أيضًا لا يسلّم ولا يرضى بقول الفلاسفة في إيجاب العالَم –وقدمه–، فضلًا عن أن يقصد مضاهاته بما قاله في صفاته تعالى. والله أعلم.

لم يمنعوا استناده إليه"[1]. ومفهومه: أن المتكلّمين –الذين هو منهم– لا يقرّون ولا يسلّمون بكونه تعالى مُوجِبًا، يستند إليه ممكنٌ قديمٌ بطريق الإيجاب.

٢– ثم هو مع تسليمه بأن هذا مذهب الفلاسفة لا يسلّمه لهم، ولا يرتضي صحّته، بل يكرّ عليه بالمنع، متابِعًا الإمام الرزي –في رأيٍ له–، الذي منع استناد القديم إلى المُوجِب؛ بسبب أن تأثير المُوجِب في القديم: إمّا في حال بقائه؛ فهو محال؛ لأنه إيجاد الموجود. وإمّا في حال عدمه أو حدوثه؛ فهو محالٌ أيضًا؛ لأنه يؤدّي إلى كون القديم حادثًا.

ثم لا يكتفي العضد بهذا، بل هو يطيل النفس بعد ذلك في تقرير هذا المنع، مفنِّدًا ما ورد عليه من الاعتراضات، مجيبًا عنها واحدًا واحدًا، مصرِّحًا في جوابه بأن "العقل يحكم بأن القديم لا يحتاج"[2]، ذلكم الحكم الذي ينتفي مع إطلاقه أيُّ أمارة للإمكان في صفاته تعالى، التي لا ينازع العضد في كونها قديمة.

٣– هذا، فضلًا عن أن الإيجي أصلًا لم يثبت عنه جزمًا القول بإمكان الصفات القديمة، على ما تقدّم. والله أعلم.

****

(١)المواقف (ص ٧٤).

(٢)المواقف (ص ٧٥).

المطلب الثالث

تحرير محلّ النزاع والمناقشة

من خلال العرض والتحليل السابق يظهر أن محلّ الخلاف في مسألة وجوب الصفات وإمكانها هو: **المراد بالوجوب الذاتي نفسه، وهل القدم مستلزم لهذا الوجوب أو لا؟**

١- فإن من قال بوجوب الصفات لذاتها يرى أن الوجوب الذاتي ما هو إلا سلب قبول الانتفاء أزلًا وأبدًا. وأن هذا هو المراد بالوجوب الذاتي الذي يُحكم به لذاته تعالى وصفاته، بناءً على أن كلًا منهما متصفٌ بالقدم، والقدم مستلزمٌ لهذا الوجوب؛ فيمتنع عنده أن تكون الصفات ممكنة مع قدمها؛ وإلا كانت حادثة موجودة بعد عدم؛ إذ كل ممكن حادث على هذا الرأي.

٢- بينما يرى المخالف له أن الوجوب الذاتي هو سلب قبول الانتفاء والاحتياج من كل وجه. وأن هذا هو المراد بالوجوب الذي يحكم به لذاته تعالى دون صفاته؛ إذ الصفات وإن كانت قديمة إلا أنها -على حدّ تعبير السيد الشريف- محتاجة إلى موصوفها؛ فيمتنع اتصافها بالوجوب الذاتي(١).

وعلى هذا لا يلزم من الحكم بالقدم الحكم بهذا الوجوب؛ إذ قد يكون الشيء قديمًا لكنه ليس بواجبٍ بذاته، أي يكون قديمًا مع كونه ممكنًا إمكانًا ذاتيًّا، وهذا هو حكم صفاته تعالى -عندهم-.

يقول الإمام الرازي عن صفاته تعالى: "هذه النسبة المخصوصة والإضافات المخصوصة المسماة بالقدرة وبالعلم لا شكّ أنها أمور غير قائمة

(١) شرح المواقف (٨/ ٥٦).

بأنفسها، ... إذا ثبت هذا فنقول: إنها مفتقِرةٌ إلى الغير؛ فتكون ممكنةً لذواتها؛ فلا بد لها من مؤثِّر، ولا مؤثِّر إلا ذات الله تعالى"(١).

ويقول السعد التفتازاني: "لا يجترأ على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها، بل يقال: هي واجبةٌ، لا لغيرها، بل لما ليس عينها ولا غيرها، أعني ذات الله تعالى وتقدّس. ويكون هذا هو مراد من قال: الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته. يعني أنها واجبة لذات الواجب تعالى، وأما في نفسها فهي ممكنة. ولا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائمًا بذات القديم واجبًا له غير منفصل عنه"(٢).

الوجوب الذاتي أخصّ عند المخالف:

فظهر بهذا أن المراد بالوجوب الذاتي عند هؤلاء المخالفين هو مفهومٌ أخصّ من المفهوم الذي أراده الشيخ الباجوري ومن وافقه، كما أن الواجب بالذات عندهم أخصّ من القديم.

فإذا كان الشيخ الباجوري يرى أن الوجوب هو نفي قبول الانتفاء أزلًا وأبدًا، وأن الواجب بالذات مساوٍ للقديم؛ فإن الإمام الرازي ومن وافقه يضيف

(١) معالم أصول الدين (ص ٦٠). وانظر: المطالب العالية من العلم الإلهي له (٣/ ٢٣٣)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط١/ دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢) شرح العقائد النسفية بحاشية العصام (ص ٧٢). وانظر هذا المذهب عند كلٍّ من الدوّاني والبياضي زاده: شرح الدوّاني على العقائد العضدية -بمقدمة كتاب التعليقات على شرح العقائد العضدية- (ص ٦٨، ٦٩). إشارات المرام للبياضي (ص ١٢٤: ١٢٦).

إلى هذا المفهوم قيدًا آخر، هو: نفي الاحتياج أو الافتقار من كل وجه؛ بحيث يكون كلّ واجبٍ لذاته قديمًا، بينما لا يكون كلّ قديمٍ واجبًا لذاته –عنده–.[١]

مطلق الاحتياج منافٍ للوجوب الذاتي:

كما يظهر أيضًا أن مطلق الاحتياج أو الافتقار عند هؤلاء ينافي الوجوب الذاتي؛ بحيث لا يصدق هذا الوجوب إلا على موجودٍ هو في وجوده وفي جميع أحواله مستغنٍ تمام الاستغناء عن أي شيءٍ آخر.[٢]

وهنا يرد السؤال على هؤلاء:

مناقشة رأي المخالفين:

أولًا: لِمَ قلتم: إن الوجوب الذاتي لا بدّ فيه من نفي قبول الاحتياج من كلّ وجه؟

إن الدليل الذي استدلّ به العقلاء –فلاسفةً ومتكلّمين– على إثبات شيءٍ هو الواجب بذاته[٣] لم يدلّ إلا على وجود موجود تنقطع سلسلة الممكنات بالنظر إلى وجوده؛ بحيث يكون سابقًا عليها بالذات، ولا يكون له علّة فاعلة خارجة عن ذاته تُفيده الوجود. ولم يدلّ على أن هذا الواجب يشترط فيه نفي الاحتياج والافتقار من كل وجه.[٤]

---

(١) راجع: شرح العقائد النسفية بحاشية العصام (ص ٥٩).

(٢) راجع: نهاية الإقدام للشهرستاني (ص ١٩٦). شرح الكبرى للسنوسي (ص ١١٨).

(٣) وهو دليل وجود الممكن وافتقاره في وجوده إلى علّة مؤثّرة –أي فاعلة–. انظر: الأبكار (١/ ٢٢٧: ٢٣٠). شرح المواقف (٨/ ٥: ١٤). وراجع: الإشارات والتنبيهات (٣/ ٢٠: ٢٧).

(٤) راجع: تهافت الفلاسفة للغزالي أبي حامد محمد بن محمد بن محمد (ص ١٧٤، ١٩٠، ١٩٦)، تحقيق: د. سليمان دنيا، ط٨/ دار المعارف، ب.ت. تهافت التهافت لابن رشد ==

فلِمَ لا يقتصر على ما أفاده الدليل ويُقال: إن الوجوب بالذات ما هو إلا الاستغناء في الوجود عن الفاعل، أو بحسب تعبير الآمدي: "هو الذي لا يكون مفتقرًا إلى مؤثّرٍ فاعلٍ"(١)، سواءٌ كان ذلك في صفةٍ أو موصوف؛ متى كان كلٌّ منهما قديم لا أول له، إذ كلّ "ما لا أوّل له يستحيل أن يتعلّق بفاعل"(٢)؟!

فإن قيل: إن الدليل وإن لم يدلّ على اشتراط نفي الاحتياج من كل وجه في الواجب بالذات، لكنه لم يدلّ على نفيه؛ فلا مانع من الاصطلاح عليه.

فالجواب: أن الأمر إذا انتهى إلى مجرّد الاصطلاح؛ فلا مشاحّة فيه، وليصطلح كلٌّ على ما شاء؛ فإذا اصطلحتم على أن الوجوب الذاتي هو نفي قبول الاحتياج من كل وجه؛ فليصطلح غيركم على أنه هو عدم الافتقار إلى الفاعل أو المُوجِد، فليس أحد الاصطلاحين بأولى من الآخر –في بادئ الاصطلاح–.

لكن يبقى بعد ذلك أن اصطلاحكم حينئذٍ ما هو إلا محض تحكّم بلا دليل؛ فلا يعوّل عليه في إثبات الأحكام العقلية.

يقول الشيخ السنوسي رحمه الله: "إن صفاته تعالى كلها واجبة الوجود غنيةٌ عن المُقتضِي بالإطلاق، وإن عنيتم بالافتقار: الملازمة وعدم انفكاك

أبي الوليد محمد بن أحمد (ص ١٨١: ١٨٢)، تحقيق: د. محمد العريبي، ط١/ دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣م. غاية المرام للآمدي (ص ٤٢).

(١)أبكار الأفكار (١/ ٢٥٦). غاية المرام (ص ٤٢). وانظر: المقصد الأسنى للغزالي (ص ٤٩).

(٢)الإرشاد للجويني (ص ٨٥). وانظر: شرح المواقف للجرجاني (٣/ ١٩٧).

أحد الوجودين عن الآخر؛ منعنا الاستثنائية[١]، ولم يكن الافتقار بهذا المعنى ينافي الوجود[٢]. فلِمَ قلتم: إن هذا التوقّف –في العلم أو الوجود– الذي سمّيتموه أنتم افتقارًا ينافي وجوب الوجود، أو يستلزم الإمكان؟!"[٣].

ثانياً: لِمَ قلتم: إن الصفة في حدّ ذاتها محتاجة إلى موصوفها؟

إن المعقول من اتصاف شيء بشيء هو قيام الشيء الذي هو صفة بذات الشيء الذي هو موصوف[٤]، من غير اشتراط تعقّل الاحتياج بينهما في وجود كلٍّ منهما. ومن ثَمّ فليس من ضرورة الاتصاف حصول الاحتياج أو تحقّق الافتقار بين الصفة وموصوفها في هذا الأمر.

وإن غاية ما يتعقّل من الصفة في حدّ ذاتها –أي من حيث هي صفة: أنها قائمة بموصوفها. وقيامها به لا يستدعي بالضرورة تقوّمها به في وجودها[٥]. خاصّة إذا كان كلٌّ من الصفة والموصوف قديمين متلازمين.

---

(١) أي قولهم: (هذا محال لأن الافتقار ينافي الوجوب). وهذا في دليلهم: لو وجدت الصفات للزم أن تكون مفتقرة إلى الذات، لكن هذا محال لأن الافتقار ينافي الوجوب. (بتصرفٍ من شرح الكبرى ص ١١٨).

(٢) الظاهر أن صواب العبارة: ينافي الوجوب.

(٣) شرح الكبرى (ص ١١٨، ١١٩).

(٤) وهو بمعني الاختصاص الناعت: الذي هو ارتباط شيءٍ بآخر ارتباطًا يصير به هذا الشيء نعتًا والآخر منعوتًا. انظر: شرح المواقف للجرجاني مع حاشية السيالكوتي (٢/ ٦٤) (٥/ ٣٤). كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (٢/ ١٧٨٧). وراجع: شرح العقائد النسفية للتفتازاني –بحاشية العصام– (ص ٦١).

(٥) أعني بالتقوّم: احتياج الشيء في وجوده إلى شيءٍ آخر، إمّا في ماهيته أو في وجوده. راجع: الإشارات والتنبيهات لابن سينا (١/ ١٥١). غاية المرام للآمدي (ص ٤٥). حاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٢/ ٧٢).

أمّا تعقّل الاحتياج والافتقار بين الصفة وموصوفها في الوجود فإنّما يتأتى من أمرٍ خارجٍ عن حقيقة الاتصاف، أعني بهذا الأمر الخارج: شرط الحدوث في الصفة. أي أن الصفة الحادثة من حيث هي حادثة –لا من حيث هي مطلق صفة– يتصوّر فيها أنها محتاجة في وجودها إلى موصوفها، ضرورة أنها حينئذٍ عَرَض من الأعراض، والعَرَض لا يتعقّل وجوده إلا في محلّ مقوِّم له(١)؛ بحيث لا يتمّ له الوجود بدون وجود محلّه.(٢)

فمن هنا إذن –من قيد الحدوث– يأتي تعقّل الاحتياج والافتقار في الصفة، أمّا الصفة القديمة التي يقارن وجودها وجود موصوفها القديم –بحيث يمتنع تصّور تقدم وجوده على وجودها والعكس–؛ فلا يتعقّل ولا يتصوّر فيها هذا الاحتياج؛ فلا يقال: إنها تحتاج في وجودها إلى وجود الذات الموصوفة بها.

يقول الشهرستاني –وبنحوه ابن التلمساني–: "معنى قولنا: (الصفات قامت به): أنّه سبحانه يوصف بها فقط من غير شرط آخر. والوصف من حيث هو وصف لا يستدعي الاحتياج والاستغناء، ولا التقدّم ولا التأخّر... بل الاحتياج إنّما يتصوّر في الجواهر والأعراض حيث لم تكن فكانت؛ فاحتاجت إلى مُوجِد لجوازها، وتطلق على الأعراض خاصّة حيث لم تُعقل إلا في محالّ

(١) راجع: البصائر النصيرية للساوي زين الدين عمر بن سهلان (ص ٥٣)، تعليق وشرح الإمام محمد عبده، ضبط: د. رفيق العجم، ط١/ دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان، ١٩٩٣م.

(٢) بل نازع بعضهم في هذا أيضًا، وقال: إن العَرض مفتقرٌ إلى الجوهر في قيامه لا في وجوده، أمّا وجوده فهو من الله تعالى استقلالًا. إشارات المرام للبياضي (ص ١٢٥). وراجع: هداية المسترشدين للباقلاني (١/ ٣٨٠). شرح الكبرى للسنوسي (ص ١١٧).

واحتاجت إلى محلّ. وبالجملة: الاحتياج إنّما يتحقق حصوله فيما يتوقّع حصوله فيترقّب وجوده، ولن يتصوّر الاحتياج في القدم".[١]

ويقول الآمدي: "القيام بالشيء أعمّ من الافتقار إليه؛ فإن الشيء قد يكون قائمًا بالشيء وهو مفتقرٌ إليه في وجوده افتقار تقويم، كافتقار الأعراض إلى موضوعها، وقد يكون قائمًا به وهو غير مفتقرٍ إليه افتقار تقويم"[٢]، فذلك هو الشأن في صفاته تعالى.

ثالثاً: إذا كانت الصفة في حدّ ذاتها محتاجة إلى موصوفها؛ فما حال الموصوف؟

إنّ مما لا نزاع فيه أن هناك من الموصوفات ما لا يُوجد في الخارج إلا متصّفًا بصفته اللازمة له، التي لا ينفك وجوده عن وجودها له، على ما يسمّى في عرف المناطقة بلازم الوجود[٣]، أي اللازم الذي لا توجد الماهية في الخارج بدونه؛ بحيث لا تستغني –في وجودها الخارجي– عنه ولا يستغني هو عنها.

---

(١) نهاية الإقدام للشهرستاني (ص ١٩٥). شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني (ص ٣٣٨). وانظر قريبًا من هذا القول عند الباقلاني الإيجي: هداية المسترشدين (١/ ١٧١) (٢/ ٢٤). شرح المواقف (٣/ ١٩٧). ثم تصريح الدوّاني: "القديم ينافي التأثير فيه عندهم". شرح العقائد العضدية (ص ٦٤).

(٢) غاية المرام (ص ٤٥). وراجع: حاشية الشرقاوي على الهدهدي على السنوسية (ص ٦٢).

(٣) لازم الوجود: هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي موجودة في الخارج، كالأبيض للرومي والأسود للزنجي، مثلًا. تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي (ص ٥٧).

فإذا قلتُم: إن الصفة من حيث هي صفة محتاجة إلى موصوفها؛ فقولوا كذلك: إن الموصوف بصفةٍ لازمةٍ من حيث هو كذلك محتاجٌ في وجوده إلى صفته اللازمة؛ إذ هو حينئذٍ لا يستغني عنها في وجوده![1]

فليس أحد القولين بأولى من الآخر، وليس القول بأن احتياج الصفة إلى موصوفها قاضٍ بإمكانها بأولى من القول بأن احتياج الموصوف إلى صفته اللازمة قاضٍ بإمكانه أيضًا!

فإذا امتنع هذا في حقّ الموصوف القديم؛ فليمتنع كذلك في حقّ صفته القديمة. والله أعلم.

(١) وليس هذا مستغربًا -وإن كان مستنكرًا- فقد قالت الفلاسفة والمعتزلة بمثل هذا في حقّه تعالى، اعتراضًا على من يثبت الصفات الزائدة له. فقد قالوا: إن إثبات صفات زائدة على ذاته "يؤدّي إلى أن يكون الأول محتاجًا إلى هذه الصفات فلا يكون غنيًّا مطلقًا؛ إذ الغني المطلق من لا يحتاج إلى غير ذاته". تهافت الفلاسفة (ص ١٧٦). وانظر: هداية المسترشدين (١/ ٨٥، ١٧٠). المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار - ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، جمع وتحقيق: د. محمد عمارة- (١/ ٢١٢)، ط٢/ دار الشروق الدولية، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. الإشارات والتنبيهات (٣/ ١١٨: ١٢١). الغنية في الكلام (١/ ٥٣٩). المطالب العالية (٣/ ٢٢٩).

رابعاً: لِمَ قلتم: إن مطلق الاحتياج يستلزم الإمكان؟

إن المكن هو ما يستوي طرفاه وجودًا وعدمًا؛ بحيث لا يترجح أحدهما إلا بمرجّح خارج عنه.(١) والمراد بهذا المرجّح الخارج: المؤثّر الفاعل الموجِد(٢). ومن ثمّ فليس مطلق الاحتياج في الموجود بمستلزمٍ لإمكانه، بل الاحتياج فقط إلى المؤثِّر.(٣)

وصفاته تعالى وإن كانت تحتاج –على قولكم– إلى ذاته في حيثية الاتصاف، أي من حيث إن الصفة لا تقوم بنفسها فلا بدّ لها من موصوف، لكنها في الحال نفسه لا تحتاج إلى موصوفها في الوجود، أي أن ذاته تعالى ليست بمؤثِّر فيها –أي في وجودها–؛ لأن تأثير الذات في الصفات لا يتحقّق بل لا يُعقل إلا إذا تحقّق حَوْز الذات وجودَها قبل وجود الصفات؛ "لأن مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود" بداهةً، لكنّ هذا محال؛ لأن صفاته تعالى لمّا كانت

(١) انظر: غاية المرام للآمدي (ص ٤٣). المبين له (ص ٧٩، ٨٠). شرح المقاصد (١/ ٤٨١). شرح المواقف (٣/ ١٣٩). وراجع: الإشارات والتنبيهات لابن سينا (٣/ ٢٠)، الشفاء له أيضًا (١٠/ ٣٨، ٤٧)، تحقيق: الأب قنواتي، سعيد زايد، ط/ الهيئة العامة لمطابع الشؤون الأميرية، ١٣٨٠هـ– ١٩٦٠م.

(٢) حاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٣/ ١٣٩). وانظر: الأربعين للرازي (١/ ٥٣). الرسالة الكمالية في الحقائق الإلهية له (ص ٣٩، ٤١)، تحقيق: علي محيي الدين، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م. شرح معالم أصول الدين (ص ٣٣٧). الطوالع (ص ٢٧٤).

(٣) انظر –بالإضافة إلى الآتي– ما نقله البياضي عن القرافي في هذا الصدد: إشارات المرام (ص ١٢٥). وراجع: الأبكار للآمدي (١/ ٢٤٥).

لازمةً لذاته، مقارنًا وجودها وجود ذاته؛ كان وجودها في مرتبة وجود الذات نفسها؛ "فلا يتصوّر كونها آثارًا صادرة عنه"(١).

وإذ كانت ذاته تعالى واجبة الوجود لذاتها؛ فـ"صفاته تعالى واجبة لذاتها أيضًا، بمعنى أن وجودها غير مستفادٍ من غيرها"(٢).

يقول الآمدي: "نحن وإن قلنا: إنه ذو صفات ذاتية؛ فهي غير مفتقرة إلى أمرٍ خارج، بل كلّ واحدٍ منها واجبٌ بذاته، متقوّمٌ بنفسه"(٣).

الممكن "باطلٌ في نفسه"(٤) له من نفسه العدم في الخارج:

على أن في جعل الصفات من قبيل الممكنات تسويغًا للحكم بأنها في ذاتها تستحقّ العدم في الخارج بالنظر إلى ذاتها؛ لأنه قد ثبت بالاتفاق أن "الممكن لذاته يستحقّ لذاته أن لا يستحقّ الوجود –وصيرورته مستحقًّا للوجود إنما يكون من غيره–، وما بالذات قبل ما بالغير؛ فإذن عدمه قبل وجوده قبلية بالذات"(٥).

---

(١) حاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٣/ ١٨٦، ١٩٧، ٢٠٢) (٤/ ٦٢، ١٣٠). وانظر: نهاية الإقدام (ص ٥، ٦). الطوالع (ص ١٥٥). شرح الكبرى (ص ١١٦، ١١٩). حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص ٧٧). حاشية الدسوقي على الشمسية (١/ ١٠٢). القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبي دقيقة (١/ ١٩٣)، تحقيق: د. عوض الله حجازي، ط/ مطابع الأزهر الشريف. ب.ت.

(٢)نهاية الإقدام للشهرستاني (ص ١٩٨).

(٣)غاية المرام (ص ٤٢).

(٤)الشفاء لابن سينا (١٠/ ٤٨).

(٥)الأربعين للرازي (١/ ٢٥). وانظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي (٣/ ٨٨: ٩٠). الشفاء له (١٠/ ٣٤٣). شرح المواقف للجرجاني (٤/ ٤).

وإذا كان عدم الممكن قبل وجوده بالذات؛ فلا جرم يكون هذا العدم داخلًا في تمام علّة وجوده[١]؛ فيكون لا محالة حادثًا حدوثًا حقيقيًّا، أي موجودًا بعد عدم.

فهل يسوغ في صفاته تعالى –التي تحقّق الاتفاق على أن كل واحدة منها صفة كمال يلزم من انعدامها لحوق نقص[٢]– أن يقال: إنها ممكنةٌ بالذات؟!

وهل يستسيغ هذا مسلمٌ فضلًا عن سُنّي؟!

سبحانك جلّ شانك وتقدّست صفاتك ولا إله غيرك، ولا حول ولا قوة إلا بك.

****

تعقيب:

أولًا: **بيان الرأي الراجح**:

بعد التحليل والنقد السابق يظهر الآن جليًّا أن مذهب القائلين بوجوب الصفات لذاتها هو المذهب الراجح لمساعدة الدليل على أن ما ثبت قدمه استحال عدمه، وما ثبت له انتفاء العدم السابق واللاحق فقد ثبت له وجوب الوجود.

---

(١)التعليقات على شرح العقائد العضدية لمحمد عبده (ص ١٦٧). وانظر: شرح تجريد الاعتقاد لابن المطهر الحلي (ص ١١٥).

(٢)انظر: أبكار الأفكار (١/ ٢٧٧). شرح الدوّاني على العقائد العضدية مع حاشية الكلنبوي (١/ ٢٥٨) (٢/ ١٢٤).

وأما القائلون بإمكان الصفات لذاتها فهم لم يعوّلوا في حكمهم هذا إلا على مجرّد الدعوى والاصطلاح على تخصيص مفهوم الوجوب بقيودٍ اصطلاحية لا يساعد البرهان العقلي على تصحيحها.

وإنّ مكمن اللبس –كل اللبس– في هذا المسألة كما يشير الإمام الغزالي إنما هو في هذه اللفظة "واجب الوجود"، "فليُطرح لفظ واجب الوجود فإنه يمكن اللبس فيه، فإن البرهان لم يدلّ إلا على قطع التسلسل، ولم يدل على غيره ألبتة، فدعوى غيره تحكّم"(١).

فالراجح إذن:

١-أن الوجوب الذاتي لا يُشترط فيه نفي قبول الاحتياج من كلّ وجه، بل نفي الاحتياج إلى الفاعل الموجِد. ومن اشترط نفي قبول الاحتياج من كل وجه فقد تحكّم بلا دليل.

٢-أن الصفة في حدّ ذاتها لا تحتاج إلى موصوفها في استفادة الوجود، وإنّما غاية ما يثبت من الاحتياج –إن سلّم أنه احتياج– في حقّ الصفة هو احتياجها إلى موصوفها في القيام به، والقيام من حيث هو لا يستدعي احتياجًا أو استغناءً.

٣-إذا سلّم الحكم بإمكان الصفات لمجرد احتياجها إلى موصوفها؛ فلا بدّ من التسليم أيضًا بالحكم بإمكان الذات نفسها لاحتياجها إلى صفاتها اللازمة التي لا تنفك عنها في وجودها.

---

(١) تهافت الفلاسفة (ص ١٧٤).

٤-تأثير الذات القديمة في صفاتها القديمة غير جائز، بل غير معقول؛ لأن مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود، والصفات لمّا كانت في مرتبة وجود الذات نفسها؛ امتنع كونها آثارًا صادرة عنها.

ثانياً: القول بإمكان الصفات بين قواعد الفلاسفة وقواعد المتكلّمين:

ويبدو أن القول بإمكان الصفات الإلهية راجعٌ في المقام الأول إلى مصدر فلسفي لا مصدر كلامي؛ حيث إن الفلاسفة حقيقة هم أوّل من ذهب إلى نفي وجود صفات له تعالى، متمسّكين في هذا بشبهة مفادها: أن "الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وإن الواجب الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئًا لوجود آخر؛ فيكون كلٌّ واحد منهما مساويًا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان"، وبناءً عليه: لو كان له تعالى صفات لكانت إما واجبة أو ممكنة، وكلاهما باطل. أما الأول فلأنه يؤدي إلى أن تكون الصفات لا علاقة لها بذات الواجب أصلًا؛ لأن الوجوب -عندهم- هو الاستغناء التام ونفي الاحتياج من كل وجه؛ فلو كانت الصفات واجبة؛ لكان مستغنية عن ذات الواجب؛ فلا تكون مكافئة له في الوجود؛ فلا تكون صفات له.

وأما الثاني فلأن الصفات لو كانت ممكنة -والممكن معلول في نفسه- لكانت معلولة للذات؛ فتكون ذاته تعالى فاعلة قابلة لها، وهو محال.[1]

(١) انظر: الشفاء لابن سينا (١٠/ ٣٧، ٤٣). وراجع: تهافت الفلاسفة (ص ١٧٢). نهاية الإقدام (ص ١٩٧). المطالب العالية (٣/ ٢٢٧).

ولا يخفى ابتناء هذه الشبهة على أصل النزاع هنا وهو مفهوم واجب الوجود بذاته، هل ما انتفى عنه العدم السابق واللاحق أو هو ما انتفى عنه الاحتياج من كل وجه.

وإذ تقرّر هذا فلا جرم كان القائلون بإمكان الصفات الإلهية من المتكلّمين أكثر ميلًا إلى قواعد الفلسفة منها إلى قواعد الكلام.

١- يبرز هذا في ما تقرّر في المطلب الثاني من تفريع القول بإمكان الصفات على قاعدة جواز تعليل القديم، وصدوره عن الواجب بطريق التعليل أو الإيجاب، وهي قاعدة فلسفية كما لا يخفى.

٢- كما يبرز هذا ثانيًا في ما تقرّر ههنا من ابتناء القول بإمكان الصفات على قاعدة مفهوم واجب الوجود عند الفلاسفة لا عند المتكلّمين.

وهذا ما يعترف به في صراحة أحد القائلين بإمكان الصفات، وهو السعد التفتازاني حيث يصرّح بأن "القول بإمكان الصفات ينافي قولهم بأن كلّ ممكن فهو حادث. فإن زعموا أنها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالعدم، وهذا لا ينافي الحدوث الذاتي -بمعنى الاحتياج إلى ذات الواجب- فهو قولٌ بما ذهب إليه الفلاسفة من انقسام كلٍّ من القدم والحدوث إلى الذاتي والزماني، وفيه رفضٌ لكثيرٍ من القواعد"[١].

(١) شرح العقائد النسفية -بحاشية الخيالي والعصام- (ص ٦٠).

وهذه القواعد المرفوضة كما يفهم من كلام السعد نفسه:

١- قاعدة أن كل ممكن حادث حدوثًا تامًّا، وهي القاعدة التي يبتني عليها حدوث العالَم بناءً على إمكانه، وبناء على كونه تعالى فاعلًا بالاختيار لا بالإيجاب[١].

٢- وقاعدة أن كل قديم واجب لذاته، وهي القاعدة التي يبتني عليها مفهوم واجب الوجود عند المتكلّمين، كما تقدّم.

****

ومن هذا يظهر جليًّا أن النزاع في مسألة إمكان الصفات رغم خصوصيته وتعيّنه إلا أنه يرتدّ في حقيقة مصدره إلى روح الاختلاف والتمايز العامّ بين مرحلتين بارزتين من مراحل علم الكلام السنّي، إحداهما تمثّل مرحلة الاختلاط والميل إلى الفلسفة، وثانيتهما تمثّل مرحلة محاولة الانفصال عنها والعود إلى رونق الكلام كما عليه شأنه في عهد المتكلّمين الأوائل من أهل السنة. والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر: حاشيتي الخيالي والعصام على شرح العقائد النسفية (ص ٧٢).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج

بعد العرض والتحليل والنقد السابق لمسألة وجوب صفات المعاني عند الشيخ الباجوري وما أخذه على العضد الإيجي فيها يتهيّأ الآن تقرير النتائج الآتية:

١- محلّ النزاع في مسألة وجوب الصفات الإلهية وإمكانها هو تعيين المراد من مدلول وجوب الوجود: هل هو انتفاء العدم السابق واللاحق أو هو انتفاء الاحتياج من كل وجه.

٢- رأي الشيخ الباجوري في وجوب الصفات الإلهية موافق لرأي المتقدّمين من مشايخ الأشاعرة كالأشعري والقلانسي والجويني الذين كانوا يرون أيضًا أن صفاته تعالى واجبة الوجود بذاتها، وليست ممكنة بالذات واجبة بالغير. وإن مفهوم الوجوب الذاتي عندهم: هو سلب قبول الانتفاء أزلًا وأبدًا.

٣- بنى الشيخ الباجوري حكمه بوجوب الصفات على أساس: أنها قديمة، وكلّ قديم واجب الوجود لذاته. ثم هي كذلك ملازمة لذات الباري تعالى، وكل ما كان كذلك فهو ممتنع عدمه أزلًا وأبدًا، وهذا مفاد الحكم بالوجوب الذاتي.

٤- ملازمة الصفات القديمة لذاته تعالى أمرٌ ذاتيٌّ لها، مستندٌ إلى حقيقتها، من حيث هي صفات قديمة.

٥- يعدّ الإمام الرازي أوّل أشعريّ يصرّح بأن صفاته تعالى ممكنة بذاتها، ووافقه على هذا السعد التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني.

٦- كان لمجيء الشيخ السنوسي بعد الإمام الرازي على رأس المرحلة الثالثة من مراحل علم الكلام، وإنكاره الصريح لمذهبه وتشنيعه عليه، ثم شهرته في دوائر المتأخرين، كان لكلّ هذا أثره الواضح في تعويل الشيخ الباجوري عليه في حقّية الحكم بالوجوب الذاتي لصفاته تعالى.

٧- نسب الشيخ الباجوري إلى العضد الإيجي القول بإمكان صفاته تعالى، مصرّحًا بأنها نزغة سرت للعضد من كلام الفلاسفة في إمكان العالَم مع قدمه بالزمان على مذهبهم.

٨- الذي انتهى إليه البحث -بحسب اطلاع الباحث- أن نسبة القول بإمكان الصفات إلى العضد الإيجي لا تثبت صحّتها جزمًا. وإنما غاية ما ثبت عنه هو نفي كون الأحوال الثابتة لذاته تعالى واجبةَ الوجود.

٩- استحالة كون الأحوال واجبة الوجود يمكن فهمه على محمل أنها أمورٌ ليست موجودةً أصلًا؛ فلا تحتمل الوجود فضلًا عن وجوبه.

١٠- الذي صرّح بامتناع كون الصفة -من حيث هي صفة- واجبةَ الوجود هو السيد الشريف الجرجاني، لا العضد الإيجي.

١١- يشبه أن تكون نسبة القول بإمكان صفاته تعالى قد سرت إلى العضد رحمه الله من كلام شارحه الجرجاني لا من كلامه هو نفسه.

١٢- كلام العضد الإيجي في امتناع كون وجوب الوجود مشتركًا بين اثنين مبني على فرض أن وجوب الوجود أمرٌ وجودي، وهذا الفرض أنكره العضد نفسه.

١٣- صدور مطلق لفظ الاقتضاء والإيجاب في ذاته تعالى لصفاته لا يُفيد حتمًا معنى العلّية الذي يُفضي إلى الحكم بإمكان الصفات وأنها مستفيدة وجودها من وجود الذات بطريق التأثير والمعلولية.

١٤- المتبادر من كلام أهل السنة أنهم لا يقصدون بألفاظ الاقتضاء والإيجاب والتعليل إذا أطلقوها في حقّ ذاته تعالى بالنسبة لصفاته إلا معنى التلازم والاقتران في الوجود.

١٥- لم يكن العضد الإيجي رحمه الله من القائلين أو المائلين إلى مذهب الفلاسفة في قدم العالَم، وإنّما غاية ما يثبت له على فرض صحة نسبة القول بإمكان الصفات إليه أنه مسلّم بالقاعدة التي يسلّم بها الفلاسفة، وهي إمكان وجود ممكنٍ لذاته قديمٍ لغيره، مستندٍ إلى القديم لذاته بطريق التعليل أو الإيجاب.

١٦- العضد الإيجي ثبت عنه أنّه يقول بأن القديم لا يحتاج.

١٧- يرى المخالفون في حكم وجوب الصفات أن الوجوب الذاتي هو سلب قبول الانتفاء والاحتياج من كل وجه؛ فلا يُكتفى فيه بسلب قبول الانتفاء أزلًا وأبدًا. وعلى هذا ليس كلٌّ قديم واجبًا لذاته، على هذا الرأي.

١٨- على رأي هؤلاء المخالفين: صفاته تعالى محتاجة في وجودها إلى ذاته؛ فلا تكون واجبة لذاتها.

١٩- الذي ترجّح لدى الباحث من خلال مناقشة رأي المخالفين هو رأي القائلين بوجوب الصفات لذاتها. وهو القول الذي يساعد البرهان العقلي على تصحيحه من خلال الدليل المتفق عليه في تعيين واجب الوجود.

٢٠- القول بإمكان الصفات الإلهية أقرب إلى قواعد الفلاسفة منه إلى قواعد المتكلّمين.

٢١- النزاع في مسألة وجوب الصفات وإمكانها يرجع في جذوره الأولى إلى أصل الاختلاف والتمايز العام بين مرحلتين متمايزتين من مراحل علم الكلام السنّي في عهده المتأخر عند المتأخّرين من أهل السنّة.

والله تعالى أعلى وأعلم

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها للفارابي أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١/ مكتبة ودار الهلال، بيروت لبنان، ١٩٩٥م.

٢. أبكار الأفكار للآمدي سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد، تحقيق: د. أحمد المهدي، ط٢/ دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٣. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للسيد مرتضى الزبيدي محمد بن محمد ابن عبد الرزاق الحسيني، ط/ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٤. الأربعين في أصول الدين للرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، بدون تاريخ.

٥. أرجوزة جوهرة التوحيد للقاني برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن، مع شرحها تحفة المريد على جوهرة التوحيد للباجوري إبراهيم بن محمد بن أحمد، تقديم وتعليق: لجنة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر الشريف، ط/ دار السعادة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٦. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، ط/ مطبعة السعادة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٧. إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان للبياضي زاده كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الرومي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٨. الإشارات والتنبيهات لابن سينا أبي علي الحسين بن عبد الله -مع شرح نصير الدين الطوسي محمد بن محمد بن الحسن-، تحقيق: د. سليمان دنيا، ط٣/ دار المعارف، بدون تاريخ.

٩. الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود، تحقيق: د. عبد الله إسماعيل، ط١/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

١٠. الأعلام -قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين- للزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، ط ١٥/ دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ٢٠٠٢ م.

١١. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد بن محمد، تحقيق: موفق فوزي الجبر، ط١/ دار الحكمة للطباعة والنشر، دمشق سورية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٢. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي الباقلاني أبي الطيب محمد بن أبي بكر، تحقيق الشيخ: محمد زاهد الكوثري، ط٢/المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣. البرهان في أصول الفقه للجويني أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، ط١/ الشيخ خلية بن حمد، قطر، ١٣٩٩هـ.

١٤. البصائر النصيرية للساوي زين الدين عمر بن سهلان، تعليق وشرح الإمام محمد عبده، ضبط: د. رفيق العجم، ط١/ دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان، ١٩٩٣م.

١٥. تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي محمود بن محمد مع حاشية السيد الشريف الجرجاني عليها، ط٢/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.

١٦. التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، طبعة/ دار الفضيلة /بدون تاريخ.

١٧. التمهيد -تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل أو التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة- للباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب، تصحيح الأب: ريتشارد يوسف مكارثي، الناشر/ المكتبة الشرقية، بيروت لبنان،١٩٥٧م.

١٨. تهافت التهافت لابن رشد أبي الوليد محمد بن أحمد، تحقيق: د. محمد العريبي، ط١/ دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣م.

١٩. تهافت الفلاسفة للغزالي أبي حامد محمد بن محمد بن محمد، تحقيق: د. سليمان دنيا، ط٨/ دار المعارف، بدون تاريخ.

٢٠. تهذيب المنطق والكلام للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عبد الله بن عمر، ط١/ مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ- ١٩١٢م.

٢١. حاشية الأمير محمد بن محمد بن أحمد على شرح عبد السلام اللقاني لجوهرة التوحيد، الطبعة الأخيرة/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٨م.

٢٢. حاشية التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر على شرح العضد الإيجي لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب -مع حاشية الجرجاني

والهروي والجيزاوي–، تحقيق: محمد حسن محمد حسن، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.

٢٣. حاشية الشيخ عبد الله الشرقاوي على شرح الهدهدي على السنوسية، ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٣٨هـ.

٢٤. حاشية الكلنبوي أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى بن محمود الرومي على شرح العقائد العضدية للدواني، ط/ دار سعادت، إستانبول تركيا، ١٣١٦هـ.

٢٥. حاشية اليوسي أبي المواهب الحسن بن مسعود على شرح الكبرى، تحقيق: د. حميد حماني اليوسي، ط١/ دار الفرقان للنشر، الدار البيضاء المغرب، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م.

٢٦. الحدود لابن سينا أبي علي الحسين بن عبد الله، تحقيق: آن ماري جيشيون، الناشر/ المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٦٣م.

٢٧. الرسالة الكمالية في الحقائق الإلهية للرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق: علي محيي الدين، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.

٢٨. الرياض المونقة في آراء أهل العلم للرازي فخر الدين محمد بن عمر، تحقيق: أسعد جمعة، ط/ كلية الآداب، جامعة القيروان تونس، ٢٠٠٤م.

٢٩. الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. علي سامي النشار، وآخرين، الناشر/ منشأة المعارف، ١٩٦٩ م.

٣٠. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، تعليق الإمام مانكديم أحمد بن الحسين الزيدي عنه، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، الناشر/ مكتبة وهبة/ بدون تاريخ.

٣١.شرح الجزائرية –المنهج السديد في شرح كفاية المريد– للسنوسي محمد بن يوسف بن عمر، تحقيق: مصطفى مرزوقي، ط/ دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون تاريخ.

٣٢.شرح الخريدة البهية للدردير أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي مع حاشية الشيخ أحمد الصاوي، ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/بدون تاريخ.

٣٣.شرح الرشيدية للشيخ عبد الرشيد الجونفوري، تحقيق وتعليق الدكتور: علي مصطفى الغرابي، ط١/مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٣٤.شرح العقائد النسفية للتفتازاني مسعود بن عمر –بحاشية العصام الإسفراييني–، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث/ بدون تاريخ.

٣٥.شرح الكبرى –عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد– للسنوسي أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر، ط/ مطبعة جريدة الإسلام، ١٣١٦هـ.

٣٦.شرح المقاصد للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط٢/ عالم الكتب، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٣٧.شرح المواقف للجرجاني السيد الشريف علي بن محمد –ومعه حاشيتا حسن جلبي الفناري وعبد الحكيم السيالكوتي–، تصحيح: محمود عمر الدمياطي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان/ بدون تاريخ.

٣٨.شرح أم البراهين للسنوسي محمد بن يوسف بن عمر مع حاشية الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة، الطبعة الأخيرة/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ–١٩٣٩م.

٣٩. شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني شرف الدين عبد الله بن محمد، تحقيق: نزرا حمادي، ط١/ دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان الأردن، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٤٠. الشفاء لابن سينا أبي علي الحسين بن عبد الله، تحقيق: الأب قنواتي، سعيد زايد، ط/ الهيئة العامة لمطابع الشؤون الأميرية، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.

٤١. طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي ناصر الدين عبد الله بن عمر، تحقيق: د. محمد ربيع الجوهري، ط١/ دار الاعتصام، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤٢. العقائد العضدية مع شرح الجلال الدوّاني محمد بن أسعد الصديقي -بالقسم الأول من كتاب التعليقات على شرح العقائد العضدية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده-، إعداد وتقديم: سيد هادي خسرو شاهي، ط١/ مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٤٣. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للجويني أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٤٤. عمدة العقائد -عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة- لأبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود، تحقيق: د. عبد الله إسماعيل، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٤٥. غاية المرام في علم الكلام للآمدي سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٤٦. الغنية في الكلام لأبي القاسم النيسابوري سلمان بن ناصر الأنصاري، تحقيق: مصطفى حسنين عبد الهادي، ط١/ دار السلام، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٧. القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبي دقيقة، تحقيق: د. عوض الله حجازي، ط/ مطابع الأزهر الشريف. بدون تاريخ.

٤٨. الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء لتقي الدين النجراني مختار بن محمود العجالي المعتزلي، تحقيق: د. محمد السيد الشاهد، ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤٩. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي محمد علي بن محمد حامد الهندي، تحقيق: د. علي دحروج، ط/مكتبة لبنان ناشرون/ بدون تاريخ.

٥٠. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد لابن المطهر الحلّي جمال الدين الحسن بن يوسف، الناشر/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان. بدون تاريخ.

٥١. كفاية العوام في علم الكلام للفضالي محمد بن الشافعي مع حاشيتها تحقيق المقام للباجوري إبراهيم بن محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١/ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٢. لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن علي، تحقيق: عبد الله الكبير، ومحمد حسب الله، وهاشم الشاذلي، ط/ دار المعارف، بدون تاريخ.

٥٣. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة للجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. فوقية حسين، ط٢/ دار عالم الكتب، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٥٤. لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، ط١/ المطبعة الشرفية، ١٣٢٣هـ.

٥٥. المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي سيف الدين علي بن أبي علي، تحقيق: د. حسن الشافعي، ط٢/مكتبة وهبة،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٦. مجرد مقالات الشيخ أبي الأشعري لابن فورك محمد بن الحسن، تحقيق: د. أحمد عبد الرحيم السايح، ط١/ مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٥٧. المجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، جمع تلميذه الحسن ابن متويه النجراني، تحقيق الأب: جين يوسف، ط/ المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان/ بدون تاريخ.

٥٨. المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار -ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، جمع وتحقيق: د. محمد عمارة- ، ط٢/ دار الشروق الدولية، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٩. المسالك في الخلافيات لمستجي زاده عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي، تحقيق: د. سيد باغجوان، ط١/ دار صادر، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٠. المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط١/ دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦١. معالم أصول الدين للرازي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث، بدون تاريخ.

٦٢. المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٤/ مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٦٣. معيد النعم ومبيد النقم للتاج السبكي علي بن عبد الوهاب، ط١/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٦٤. المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، تحقيق: د. إبراهيم مدكور، ومصطفى السقا، وآخرين، وإشراف: د. طه حسين، ط١/ الشركة العربية، ١٣٨٠ هـ.

٦٥. مقدمة ابن خلدون -وهي الجزء الأول من كتابه: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر-، تحقيق: خليل شحادة، د. سهيل زكار، ط/ دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٦٦. المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد، تحقيق: د. محمد عثمان الخشت، ط/ مكتبة القرآن، بدون تاريخ.

٦٧. المواقف للإيجي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، ط/ مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.

٦٨. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار، ط٩/ دار المعارف/ بدون تاريخ.

٦٩. نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، تحقيق: د. فيليب حتى، الناشر/ المكتبة العلمية، بيروت لبنان، ١٩٢٧م.

٧٠. نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني أبي الفتح محمد بن عبد الكريم، تحقيق: ألفريد جيوم، ط١/ المكتبة الثقافية الدينية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٧١. نهاية العقول للرازي فخر الدين محمد بن عمر، تحقيق: سعيد فودة، ط١/ دار الذخائر، بيروت لبنان، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٧٢. هداية المريد لجوهرة التوحيد للقاني برهان الدين إبراهيم، تحقيق: مروان البجاوي، ط١/ دار البصائر، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٧٣. هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والمُلحدين للباقلاني القاضي أبي بكر محمد بن الطيب، تحقيق: د. عمر حمدان، تغريد محمد حمدان، ط١/ مكتبة مسك، عمّان الأردن، ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م.

٧٤. هوامش على العقيدة النظامية للدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، ط٢/ مكتبة الإيمان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

الفهرس

المحتويات

المقدمة.....١٦٥٧
المطلب الأول ١٦٦١
وجوب صفات المعاني عند الشيخ الباجوري.....١٦٦١
1- والحكم الأوّل من هذين الحكمين:.....١٦٦١
2- وأما الحكم الثاني: وهو وجوب هذه الصفات لذاتها:.....١٦٦٤
أولًا: ما الأساس الذي بنى عليه الشيخ الباجوري الحكم بالوجوب الذاتيّ لصفات المعاني؟.....١٦٦٥
إشكالٌ والجواب عنه:.....١٦٦٨
ثانيًا: لماذا عوّل الباجوري على الشيخ السنوسي خاصّة في حقّية الحكم بالوجوب الذاتي لصفات المعاني؟.....١٦٦٩
الجواب:.....١٦٧٠
المطلب الثاني.....١٦٧٥
ما نقله الباجوري عن الإيجي من إمكان الصفات وما تعقّبه به ١٦٧٥
أولًا: هل قال الإيجي حقًّا بإمكان صفاته تعالى؟.....١٦٧٦
الجرجاني هو من قال بإمكان الصفات:.....١٦٧٧
تفسيرٌ آخر لعبارة الإيجي يخالف تفسير الجرجاني: ١٦٧٧
اعتراض:.....١٦٧٩
اعتراض آخر:.....١٦٨١
ثانيًا: ما معنى قول الباجوري: "سرت له هذه النزغة من كلام الفلاسفة ..."؟.....١٦٨٧

المحمل المستقيم لكلام الشيخ الباجوري: ١٦٨٨
المطلب الثالث.....١٦٩١
تحرير محلّ النزاع والمناقشة.....١٦٩١
مناقشة رأي المخالفين:.....١٦٩٣
أولًا: لِمَ قلتم: إن الوجوب الذاتي لا بدّ فيه من نفي قبول الاحتياج من كلّ وجه؟ ١٦٩٣
ثانيًا: لِمَ قلتم: إن الصفة في حدّ ذاتها محتاجة إلى موصوفها؟ ١٦٩٥
ثالثًا: إذا كانت الصفة في حدّ ذاتها محتاجة إلى موصوفها؛ فما حال الموصوف؟.....١٦٩٧
رابعًا: لِمَ قلتم: إن مطلق الاحتياج يستلزم الإمكان؟ ١٦٩٩
تعقيب:.....١٧٠١
الخاتمة.....١٧٠٦
وفيها أهم النتائج.....١٧٠٦
المصادر والمراجع.....١٧١٠
الفهرس.....١٧٢٠